منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية

(الليسانس - ماستر - ماجستير - دكتوراه)

الأستاذ الدكتور
نصر سلمان

الأستاذة الدكتورة
سعاد سطحي

أستاذا التعليم العالي بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة - الجزائر

















دار ابن حزم

منهجية البحث العلمي

في

العلوم الإنسانية والإسلامية

« الليسانس - ماستر - ماجستير - دكتوراه »


بسم الله الرحمن الرحيم

منهجية البحث العلمي
في
العلوم الإنسانية والإسلامية

(الليسانس - ماستر - ماجستير - دكتوراه)

الأستاذ الدكتور
نصر سلمان

الأستاذة الدكتورة
سعاد سطحي

أستاذا التعليم العالي بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
قسنطينة - الجزائر

دار ابن حزم

الطَّبْعَةُ الأُولَىٰ

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

ISBN 978-614-416-060-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

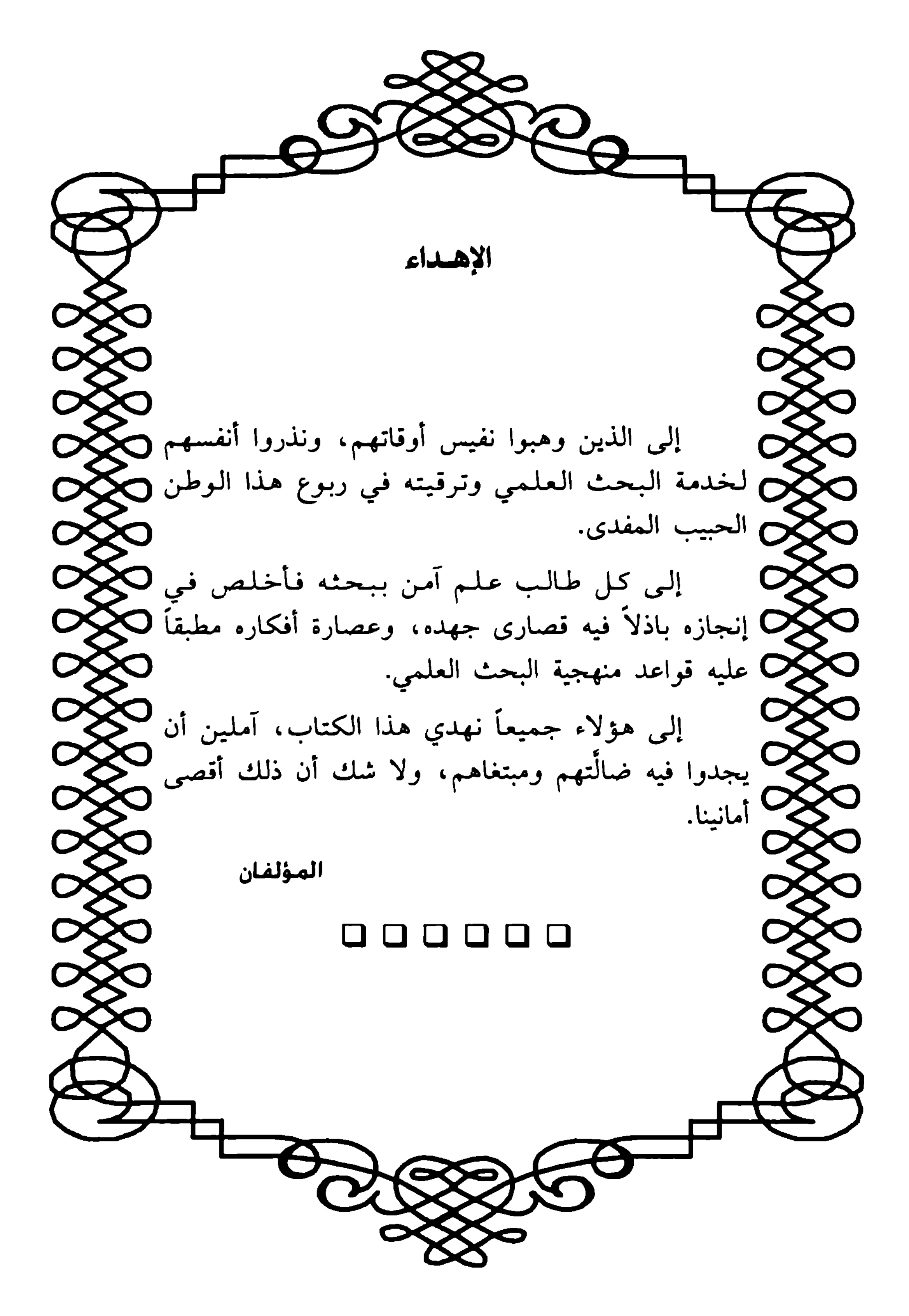
دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com



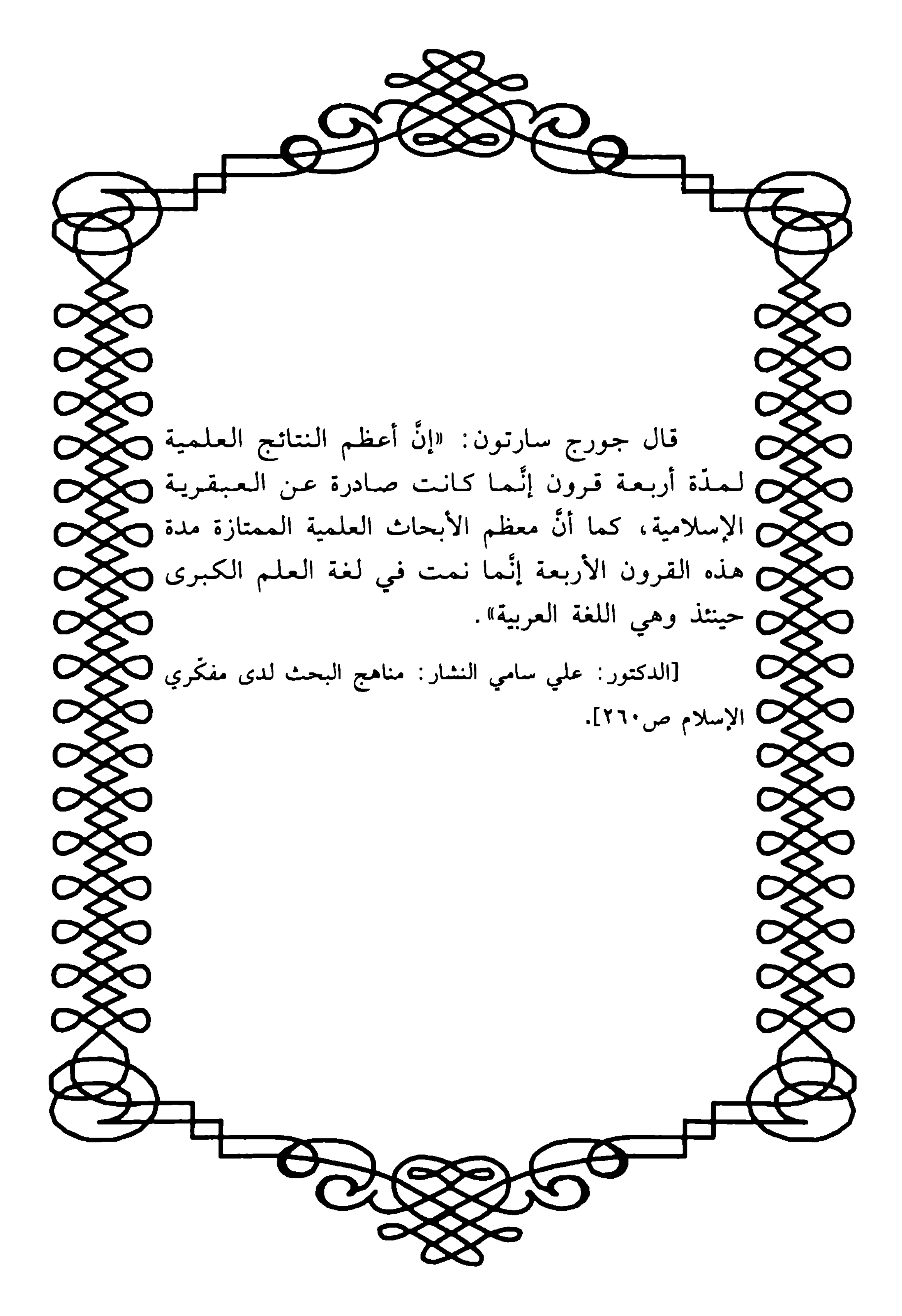
الإهـداء

إلى الذين وهبوا نفيس أوقاتهم، ونذروا أنفسهم لخدمة البحث العلمي وترقيته في ربوع هذا الوطن الحبيب المفدى.

إلى كل طالب علم آمن ببحثه فأخلص في إنجازه باذلاً فيه قصارى جهده، وعصارة أفكاره مطبقاً عليه قواعد منهجية البحث العلمي.

إلى هؤلاء جميعاً نهدي هذا الكتاب، آملين أن يجدوا فيه ضالَّتهم ومبتغاهم، ولا شك أن ذلك أقصى أمانينا.

المؤلفان



قال جورج سارتون: «إنَّ أعظم النتائج العلمية لمدّة أربعة قرون إنّما كانت صادرة عن العبقرية الإسلامية، كما أنَّ معظم الأبحاث العلمية الممتازة مدة هذه القرون الأربعة إنَّما نمت في لغة العلم الكبرى حينئذ وهي اللغة العربية».

[الدكتور: علي سامي النشار: مناهج البحث لدى مفكّري الإسلام ص٢٦٠].



تقديم فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور
محمد خالد إسطنبولي

الحمد لله رب العالمين الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، وأبدع كوناً عجيباً متقناً، وأصلي وأسلم على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **وبعد**:

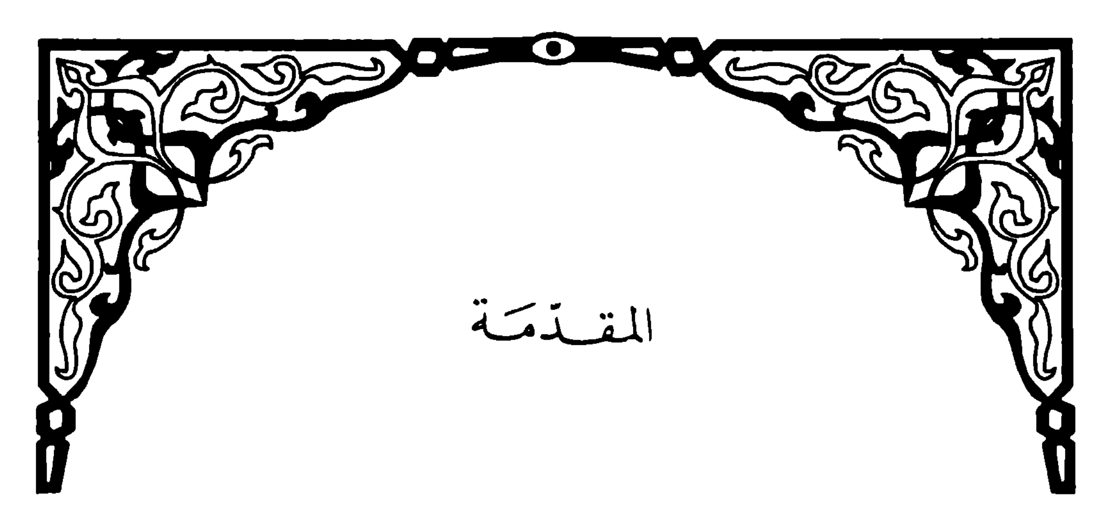
فإن موضوع المنهج والمنهجية في البحث العلمي قد سالت فيه أقلام كثيرة وسوّدت به صحف عديدة، وهو علم قد عاشه المسلمون الأوائل وتربّوا عليه، وكتبوا فيه الكثير، إذ أن من يتصفح كتب مصطلح الحديث، أو أصول الفقه، أو علم الكلام، فإنه يجد أن هذا العلم قد نضج عند الأوائل وصدر إلى الغرب، حيث عالجوه بطريقة حديثة، وأعادوه إلينا بناءً جديداً ووجدنا أنفسنا الآن نحن الأمة العربية والإسلامية نعيش أزمة منهجية في التفكير والقراءة، والبحث، بل في شتى مجالات العيش، وها هو أخونا الأستاذ الدكتور سلمان نصر وزوجه المصون الأستاذة الدكتورة سعاد سطحي يتحفاننا بباكورة جيدة نافعة تتمثل في كتاب وسماه بـ: **«منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية»**.

ولقد اطلعت على هذا الكتاب فوجدته مبسطاً سهلاً، كتب بلغة سلسة تمكّن الجميع من فهمه واستيعاب مادته، وهو هام ومفيد في بابه، ونحن

في حاجة ماسة إليه، علماً بأن هذا الكتاب هو من وحي التجربة والخبرة ولقد عهدت الأستاذ الدكتور سلمان حريصاً إذ يدوّن في مناقشاته كل جديد وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرصه، وفهمه ومنهجه في التلقي والإفادة، فزاده الله علماً وفهماً وحرصاً، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفعنا وطلبة العلم بهذا الكتاب، وأن يجزي مؤلفيه خير الجزاء، وأن يجعله في صحائف أعمالهما، آمين، آمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وآله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشيخ الأستاذ الدكتور:
محمد خالد إسطنبولي
عميد كلية الشريعة سابقاً ورئيس المجلس
العلمي بجامعة أدرار. الجزائر

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونتوكل عليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن هذا الكتاب الموسوم بـ: «**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية**» دعت إليه الضرورة الملحة، والرغبة الأكيدة في تنوير طلبتنا الأعزاء من الباحثين في ميدان العلوم الإسلامية لإعداد مذكرات الليسانس، والماستر والماجستير، وأطروحات الدكتوراه، وتزويدهم بخبرتنا في هذا الميدان، وذلك من خلال إشرافنا ومناقشاتنا لمئات الرسائل،

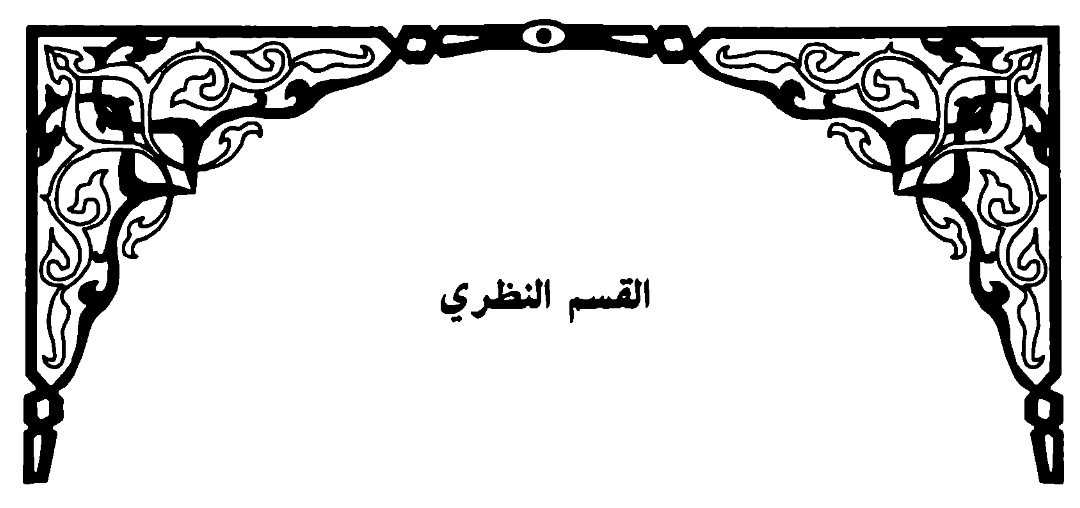
وإطلاعهم على ما لاحظناه من نقائص وثغرات في بعض هذه البحوث عساهم ينتفعون بها، ويتلافونها في رسائلهم وأطروحاتهم.

وقد رغبنا في أن يكون هذا الكتاب على شكل قواعد تطبيقية، يوظفها الباحث توظيفاً مباشراً في رسالته، إذ يتعرف من خلالها مثلاً على الطريقة المثلى في عزو الآيات، أو في تخريج المرويات الحديثية، أو الترجمة للرواة. . .، وغير ذلك مما سيراه الباحث مسطوراً في هذا الكتاب الذي كانت جُلّ مادته العلمية مستقاة من التجربة العملية، المستمدّة من كثرة الإشراف والمناقشات لأطاريح الماجستير والدكتوراه، ولذا لم نهتم فيه كثيراً بالجوانب النظرية التي أفردناها بصفحات معدودات، لتكون جُلّ مادة الكتاب موجهة للجانب العملي والتطبيقي، الذي سيمارسه الباحث خطوة بخطوة أثناء إعداده لرسالته الجامعية.

وفي الأخير:

نسأل الله عزَّ وجلَّ أن ينفع بهذا الكتاب طلبتنا الأماجد، وأن يسهم - ولو بقسط يسير - في تطوير مسيرة البحث العلمي في وطننا الحبيب وأن يتقبل الله منا ما بذلناه فيه من جهد إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً طيباً مباركاً فيه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



القسم النظري

وسنتناول فيه ما يأتي:

أولاً: التعريف بمنهج البحث العلمي:

١ ـ تعريف مصطلح المنهج:

إن كلمة منهج من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل نهج، أي: سلك واتبع طريقاً معيناً، وعليه فإن كلمة المنهج تعني الطريق المسلوك والمتبع في إعداد البحث[١].

ومعنى كلمة منهج باللغة الإنجليزية (Method) ونظائرها في اللغات الأوروبية ومردها ومرجعها إلى أصل يوناني بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة والمعنى الاشتقاقي لها يدل على الطريقة أو المنهج الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب[٢].

أما كلمة منهج من الناحية الاصطلاحية فمعناها: «فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون»[٣].

---

(١) غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص٧٩، ومحمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص٤٨.

(٢) محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص٤٨.

(٣) محمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص٤٨.

كما عرف المنهج محمد شفيق بقوله: «هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة، وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق، وطرق اكتشافها»[١]

٢ ـ تعريف مصطلح البحث:

إن كلمة البحث من الناحية اللغوية مشتقة من الفعل بحث بمعنى: طلب وفتش وتقصى وتتبع، وحاول وتحرى، واكتشف وسأل وعليه يكون معنى البحث: هو الطلب والتفتيش والتقصي والتتبع والتحري والاكتشاف لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور[٢].

أما كلمة بحث من الناحية الاصطلاحية فمعناها: «محاولة التوصل إلى شيء غير ظاهر لكونه مختلطاً بغيره، مما يجعله غير متمايز إلى حدٍّ ما عن هذا الغير، أو محاولة الوصول إلى شيء له صفات معينة من بين عدة أشياء»[٣].

وقيل في تعريف البحث: «هو الدراسة العملية الدقيقة والمنظمة لموضوع معين باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن توصيلها والاستفادة منها والتحقق من صدقها»[٤].

٣ ـ تعريف مصطلح العلمي:

وهي كلمة منسوبة إلى العلم وتأتي بمعنى المعرفة والدراية والإدراك إذ

---

(١) البحث العلمي ـ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ص٨٦.

(٢) غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص٧٩، وإعداد البحث العلمي ـ ليسانس ماجستير ـ دكتوراه، ص١١. وأحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات الكويتية، ١٩٨٤.

(٣) علي عبدالمعطي محمد ومحمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، ص٦٥.

(٤) محمد شفيق: البحث العلمي ـ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ص٢٦٨.

العلم يعني: الإلمام بالحقيقة والمعرفة بكل ما يتصل بها بقصد إذاعتها ونشرها بين الناس[1].

بعد تحليلنا لهذه المصطلحات نقول: هناك تعريفات متعددة للبحث العلمي غير أنها تصب جميعها في سياق واحد وهذه أهمها[2]:

أ ـ «البحث العلمي: هو استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي».

ب ـ «البحث العلمي: هو استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها».

ج ـ «البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة»[3].

د ـ «هو دراسة لمشكلة ما تحتوي إمكانية المناقشة والبحث . . .»[4].

هـ ـ «هو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدماً الأسلوب العلمي، وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته، واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر»[5].

---

(1) غازي عناية: إعداد البحث العلمي، ص١١، ومناهج البحث العلمي في الإسلام، ص٧٩.
(2) علي عبدالمعطي محمد ومحمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، ص٦٦.
(3) أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، ص٢٠ وقارن : علي عبدالمعطي محمد ومحمد السرياقوسي، ص٦٦ ـ ٦٧.
(4) أمين ساعاتي: تبسيط كتابة البحث العلمي، ص٢٠.
(5) ذوقان عبيدات وعبدالرحمٰن عدس وكايد عبدالحق: البحث العلمي ـ مفهومه أساليبه أدواته ـ ص٤٠.

ثانياً: أهداف البحث العلمي[1]:

١ - **الوصف**: ويتمثل في رصد وتسجيل ما نلاحظه من الأشياء والوقائع والظواهر وما ندركه بينها من علاقات ومعرفة خصائصها.

٢ - **التفسير**: وهو محاولة الكشف عن أسباب وقوع الحوادث أو بالأصح الظروف والشروط التي لا بد من توافرها حتى تقع الحوادث.

٣ - **الوصول إلى معارف وحقائق جديدة.**

٤ - **التنبؤ**: وهو استنتاج حقائق ووقائع جديدة ممكنة الحدوث في المستقبل انطلاقاً من الحقائق العامة التي وصل إليها البحث العلمي والتي يعبر عنها بالحقائق العلمية.

٥ - **التحكم**: ويقصد به إيجاد الظروف والشروط المحددة التي تتحقق فيها ظاهرة معينة وهذا قصد الحصول على الظاهرة في الوقت الذي نريد والمكان الذي نختار أو منع حدوث هذه الظاهرة بمنع توافر ظروف حدوثها.

٦ - **التطبيق العلمي**: ويقصد به البحث والتنقيب قصد الوصول من المعارف والقوانين العلمية إلى الوصول إلى مبتكرات ومخترعات وآلات تعمل على تسهيل حياة الإنسان وزيادة رفاهيته.

٧ - **حل المشاكل الإنسانية والعلمية**: ويقصد بذلك حل المشاكل الإنسانية والعلمية التي قد تعترض التقدم البشري والاقتصادي والعلمي. هذه المشاكل التي قد تنشأ عن ظروف البيئة مثلاً كقلة الرقعة الزراعية، أو الجفاف، أو زحف الصحراء أو عن زيادة نسبة الإجرام في المدن أو عن التطور العلمي والتكنولوجي كتلوث بعض البحار والأنهار بمواد كيماوية وهكذا.

---

(١) راجع في ذلك: علي عبدالمعطي محمد ومحمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، ص٧٩ - ٨٩، وذوقان عبيدات وعبدالرحمٰن عدس وكايد عبدالحق: البحث العلمي - مفهومه أساليبه أدواته - ص١٨ - ٢٠.

٨ - **تيسير الحصول على المعلومة العلمية**: ويكون ذلك بلم المعلومات المتعلقة بهذه المسألة، والمتناثرة في بطون الكتب قصد جمعها في بحث يسهل الرجوع إليه عندما تقتضي الحاجة ذلك.

ثالثاً: دوافع البحث العلمي[1]:

وتنقسم إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

الدوافع الذاتية: وتتمثل في:

١ - حب المعرفة.

٢ - التحضير لدرجة علمية.

٣ - الحصول على جائزة.

٤ - الحصول على ترقية.

٥ - الوفاء بمطالب الوظيفة: كأن تقام بحوث من أجل تحسين مردود الإنتاج مثلاً.

٦ - الرغبة في تحقيق فكرة آمن بها الباحث.

٧ - عدم الرضا برأي معين.

٨ - حب الشهرة والظهور.

٩ - الاهتمام الشخصي بموضوع معين.

الدوافع الموضوعية: وتتمثل في:

١ - وجود مشاكل تحتاج إلى حلول سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

---

(١) مروان عبدالمجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ص٢٠ - ٢٣، وعلي عبدالمعطي محمد ومحمد السرياقوسي: أساليب البحث العلمي، ص٧٠ - ٧٥.

٢ - ظهور حاجات جديدة تدعو للبحث والتنقيب، فمثلاً بعدما ابتكرت الطائرة كان على العلماء مواصلة البحث في إيجاد وسيلة للنجاة إذا ما حدث خلل طارئ فأنتجوا صدرية النجاة والمظلات.

٣ - الرغبة في تحسين الإنتاج.

٤ - الرغبة في زيادة الدخل القومي: وذلك مثلاً عن طريق البحوث لكيفية استغلال الثروات وكيفية الوصول إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

٥ - الرغبة في تفسير بعض الظواهر: سواء أكانت طبيعية أم لغوية أم اجتماعية كأن تقام بحوث قصد إيجاد تفسير لظاهرة كثرة التسول في المجتمع مثلاً.

٦ - الرغبة في التنبؤ بما سيحدث في المستقبل إذا ما توفرت ظروف معينة حتى نتمكن من الاستعداد لها ونتلافى الكوارث.

٧ - الرغبة في تطبيق بعض النظريات التي تفيد في تسهيل الحياة أو تعمل على رفاهية الإنسان.

رابعاً: المواصفات الواجب توافرها في الباحث(١):

١ - إخلاص النية والعمل لله، فلا يرجو من وراء بحثه شهرة أو سمعة أو مالاً، وإنما يبتغي به وجه الله تعالى ونفع أمته ومجتمعه.

٢ - الموضوعية: وذلك بطرح المسائل على طاولة النقاش العلمي النزيه البعيد عن القناعات المسبقة أو التوجيهات المغرضة كتسفيه آراء الغير من غير دليل ولا هدى ولا كتاب منير، لا لشيء إلا لأنه لا يتفق

---

(١) محمد شفيق: البحث العلمي ـ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ص٢٤٨ ـ ٢٥٠، وذوقان عبيدات وعبدالرحمٰن عدس وكايد عبدالحق: البحث العلمي ـ مفهومه أساليبه أدواته ـ ص٣٤ ـ ٣٦، وغازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام ص٢١٨ ـ ٢٢٠.

مع آرائه، وقد تكون آراء خصمه أصوب من آرائه ولذا عليه أن يتجرد من كل المؤثرات التي تجعله يحيد عن الموضوعية في طروحاته العلمية.

٣ ـ الأمانة العلمية: إذ الواجب على الباحث أن يكون أميناً في نقله فلا يقتطف من كلام غيره ما يخدم فكرته ويغفل منه ما لا يخدمها وقد يكون الذي أغفله يناقض ما نقله، وأن يكون أميناً في عزوه إذ كلما نقل معلومة أو فكرة أو اقتبس جملة أو فقرة إلا وفزع لعزوها إلى مصدرها وإلا اتهم في أمانته ووصف بالسرقة العلمية.

٤ ـ كثرة المطالعات والقراءات لكل ما يشعر بأنه يخدم بحثه ولو بشكل جزئي عساه يجد فيه ما ينبهه لفكرة أو مسألة أغفلت في البحث.

٥ ـ الصبر وعدم الملل: إذ يجب على الباحث أن يتحلى بصبر عظيم إنْ في البحث عن الكتاب مصدر المعلومة، وإنْ في مجال عنت البحث والتنقيب وترتيب المعلومات وتبويبها وإنْ في الطباعة وما يحوطها من مشاكل وعراقيل، بل عليه أن يكون رباناً ماهراً صبوراً غير ملول مديماً للعمل إلى أن يصل ببحثه إلى شاطئ الأمان والنجاة المتمثل في طاولة المناقشة.

٦ ـ سعة الأفق: بحيث تكون له القدرة على تمييز الغث من السمين والصالح من الطالح من الآراء، إذ يمكنه سعة أفقه من الموازنات بين الآراء والأفكار والقدرة على تفكيك وتحليل مكنوناتها للوصول إلى تبني السليم منها وطرح السقيم.

٧ ـ احترام الرأي المخالف: إذ يبتعد عن التهكم وتجريح آراء المخالفين له وإنما عليه احترامها جاعلاً نصب عينيه رأيي الصواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

٨ ـ القدرة على تنظيم وترتيب وتبويب المعلومات إذ يضع كل معلومة في مكانها المناسب لها.

٩ ـ التواضع وعدم التعالي بل يحاول الاستفادة من جميع من يعتقد أنه يخدم بحثه بفكرة أو بإرشاد إلى مصدر مهما كان مكان ومنصب المستفاد منه من الناحية العلمية.

١٠ ـ التريث وعدم التسرع في إصدار الأحكام بتخطئة هذا الرأي وتصويب هذا وإنما عليه أن يتأنى ويعاود النظر المرة تلو الأخرى في المسألة عسى أن يتبين له وجه الصواب فيها.

١١ ـ الوفاء لكل من قدم له يد العون بمساعدة مهما كان نوعها في مجال بحثه.

١٢ ـ أن تكون لديه معرفة بأصول اللغة العربية وقواعدها، وقدرة فائقة على التعبير عن الموافق، وصياغة المعاني والأفكار، واختيار الجمل والألفاظ.

١٣ ـ أن يكون لديه إلمام لا بأس به باللغات الأجنبية يمكّنه من الاطلاع والاستفادة مما كتب حول بحثه، لا سيما إذا كان بحثه مثلاً في مقارنة الأديان، فإن جُلّ ما كتب في هذا المجال باللغة الإنجليزية.

١٤ ـ الحذر والتريث في الاقتباسات بحيث لا يأخذ آراء غيره على أنها حقيقة مُسلّم بها، بل يجب عليه إخضاعها للنقد والتحليل والتفسير قصد استخلاص النتائج العامة، والوصول إلى الحقائق الموضوعية.

خامساً: المواصفات الواجب توافرها في البحث[١]:

١ ـ يفضل في البحث المطروق أن يكون بكراً لم تجر فيه دراسات سابقة حتى يكون للباحث فيه قصب السبق، ولا بأس أن يتناول الباحث موضوعاً سبقت دراسته من قبل باحث لم يوفه حقه من البحث والتنقيب أو أورد فيه مغالطات علمية تستوجب الرد والبيان.

---

(١) محمد شفيق: البحث العلمي ـ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ص٢٥١.

٢ ـ أن يعالج البحث مسألة ما تكون متناثرة في بطون الكتب، فيتناولها الباحث من أجل لم شتاتها وتجميع فروعها في بحث ييسر على الراغب في الاطلاع عليها وجودها مجتمعة بكل حيثياتها في مكان واحد.

٣ ـ أو أن يعالج مسألة مطولة بأن يضيق طولها بحيث يقدمها للقارئين في صورة تمكنهم من الاستفادة منها بأيسر الطرق وأقصر الأزمنة.

٤ ـ تجنب الباحث المواضيع الكبيرة والمتشعبة، والتي لا يمكنه التحكم فيها لا سيما في مذكرات الماجستير المضبوطة من الناحية القانونية بسنتين قابلة للتمديد بطلب من المشرف.

٥ ـ يفضل في بحوث الماجستير أن تتناول جزئية صغيرة يتولاها الباحث بالدراسة والبيان من جميع جوانبها فيكون بحثه فيها مصدراً معتمداً متخصصاً في هذه المسألة.

٦ ـ لا يشترط الإبداع والابتكار في بحوث الماجستير لأن الهدف المتوخى منها هو امتلاك الطالب لآليات وأدوات البحث فيتدرب على حسن الصياغة وتنظيم المعلومات وحسن عرضها وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع، وغير ذلك من متطلبات وأبجديات البحث العلمي خلافاً لبحوث الدكتوراه التي يشترط فيها الابتكار والإبداع وإضافة الجديد في الميدان محل البحث.

٧ ـ أن يكون البحث المتناول غزير المادة العلمية وذلك بتوفر المصادر والمراجع المكونة لمحتواه ومضمونه، ولذا على الباحث أن يتنبه لذلك فلا تأخذه نزوة عابرة أو نشوة غامرة إلى اختيار موضوع مصادره ومراجعه شحيحة ثم يجد نفسه بعد ضياع سنة أو أكثر من عمر بحثه مصدوماً بعدم القدرة على مواصلته وإتمامه لندرة وشح المصادر ثم يبدأ رحلة ثانية في البحث عن موضوع جديد منطلقاً من نقطة الصفر وغالباً ما يصيبه الفشل واليأس فينقطع عن البحث حارماً نفسه لذة معاناة البحث وزملاءه جرم إضاعة منصب بيداغوجي عليهم ومجتمعه حق رد الجميل بإسهامه العلمي.

٨ ـ ألا يكون البحث سبق تسجيله من قبل باحث آخر، لأن البحث فيه يكون مجرد تكرار لا طائل منه.

سادساً ـ المواصفات الواجب توافرها في المشرف[١]:

١ ـ أن تكون العلاقة بين الباحث ومشرفه علاقة حميمة تشبه علاقة الأصل بفرعه.

٢ ـ أن يتحلى المشرف بالصبر وسعة الصدر فيتعلم الباحث من أخلاقه قبل علمه.

٣ ـ أن يشجع الباحث ولا يسخر من عمله مهما اعتراه النقص وعدم الدقة وإنما يوجهه برفق ومن طرف خفي.

٤ ـ أن لا يفرض على طالبه آراءه الشخصية بحيث يوجهه وفق ميوله واتجاهاته.

٥ ـ أن يكون المشرف مختصاً في الموضوع المطروق من قبل الباحث إذ ليس من المعقول أن يختار طالب يبحث في القراءات مشرفاً مختصاً في الأدب أو الفلسفة، لأنه في هذه الحالة يكون الباحث قد ذبح نفسه بغير سكين، لأن هذا المشرف سوف لن يفيده بل سيزيده ضغثاً على أباله.

٦ ـ أن يختار الباحث الأستاذ الذي يرتاح إليه ويشعر بوجود انسجام بينه وبينه لأن هذا التفاهم والترابط يدفع الطالب إلى المضي قدماً في إنجاز بحثه لأن الجانب النفسي له دوره الفعال في العملية البحثية، فكم من طالب جاد اعتزل ميدان البحث بسبب تصرفات لا مسؤولة من أستاذ ما.

٧ ـ يستحسن أن يختار الباحث للإشراف عليه أحد أساتذته الذين درس

---

(١) الدكتور مروان عبدالمجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي، ص٨٨ ـ ٨٩، ط١، سنة ٢٠٠٠، مؤسسة الوراق، عمان ـ الأردن.

عندهم في مرحلة التدرج أو في مرحلة ما بعد التدرج.

يجمل بالباحث أن يختار مشرفاً قريباً منه ومن داخل الوطن حتى يتحاشى كثيراً من الصعوبات التي قد تعترضه، بدءاً من توقيع استمارات التسجيل السنوية ومروراً بعسر وصول المادة العلمية للمشرف وتلقي الملاحظات وانتهاءً بإحضار المشرف للمناقشة والتي تواجه إحضاره عقبات وعراقيل مالية وغيرها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



وسنتناوله من خلال النقاط الآتية:

أولاً: كيفية صياغة مشروع بحث ماجستير أو دكتوراه:

١ ـ إنْ مشروع البحث لا يتولد من فراغ وإنما هو نتاج لمطالعات وقراءات كثيرة لا سيما في بحوث العلوم الإنسانية، ولذا يستوجب على الباحث التأني والاطلاع الواسع قبل اختيار الموضوع محل البحث، لأنه كما قيل: «سلامة ودقة وحسن اختيار الموضوع يساوي ثلث البحث».

٢ ـ بعد اختمار فكرة البحث وانقداحها في ذهن الطالب يجب أن يحدد إشكاليتها بدقة ووضوح متناهيين مبيناً ما هي الأسئلة الرئيسة التي ستجيب عنها هذه الإشكالية؟ أو ما هي المشكلة التي سيجد لها البحث حلاً مناسباً؟

ولا بد من التنبيه هنا إلى أنه يجب أن تصاغ الإشكالية صياغة جيدة تنبئ ولو نسبياً عما سيضيفه البحث للمكتبة أو عما سيحله من مشاكل في واقعنا المعيشي.

وهنا وزيادة في الفائدة ننبه إلى أن هناك مصادر مساعدة في تحديد إشكالية البحث منها: الخبرة العلمية، والقراءات والدراسات والأبحاث السابقة، وتوفر الإمكانات العلمية والمادية والاهتمام بها من قبل الباحث.

وهذه كلها عناصر مساعدة على خوض غمار هذه الإشكالية بتفوق ونجاح[1].

٣ ـ **التدقيق في اختيار عنوان البحث فمثلاً**: لو وضعنا لمشروع بحث هذين العنوانين: «الإمام أحمد بن حنبل ومنهجه في تصحيح الأحاديث وتعليلها» و«منهج الإمام أحمد في تصحيح الأحاديث وتعليلها» فإنه يتبادر لأول وهلة أن الموضوعين عبارة عن وجهين لعملة واحدة، غير أن الدراسة العلمية تقتضي التغاير بينهما إذ الأول يقتضي أن تكون دراسة شخصية الإمام أحمد فيه قسيمة لمنهجه في التصحيح والتعليل ويجب أن تدرس حياته الذاتية والعلمية بتوسع يتناسب مع توسع الباحث في دراسة منهجه، خلافاً للموضوع الثاني الذي يكون فيه التركيز منصباً على المنهج دون الترجمة والسيرة الذاتية للإمام أحمد وإن وجدت هذه الترجمة فتكون موجزة مختصرة وذلك لشهرة الرجل وذيعان صيته.

مع ملاحظة:

وجوب أن يكون عنوان البحث مختصراً مؤدياً للغرض من أقصر الطرق لأنه كلما كان مختصراً كلما كان دالاً على تحكم الباحث في موضوع بحثه هذا من جهة، ولأنه يؤدي وظيفة إعلامية عن موضوع البحث من جهة أخرى ولذا نجد تصنيف البحوث والكتب في المكتبات ينطلق أساسه من عنوان البحث[2].

فمثلاً:

أ ـ «أحكام شهادة المرأة في الشريعة الإسلامية».

---

(١) ذوقان عبيدات وعبدالرحمٰن عدس وكايد عبدالحق: البحث العلمي ـ مفهومه، أساليبه، أدواته، ص٦٢ ـ ٦٥.

(٢) ذوقان عبيدات وعبدالرحمٰن عدس وكايد عبدالحق: البحث العلمي ـ مفهومه، أساليبه، أدواته، ص٧٧.

ب ـ «المنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه».

ج ـ «الخطاب العقدي بين مالك بن نبي ومحمد المبارك».

د ـ «نظرية الخلق بين القرآن والتوراة والإنجيل».

هـ ـ «موازنة بين الزمخشري وأبي حيان الأندلسي من خلال كتابيهما الكشاف والبحر المحيط».

من خلال هذه العناوين، لا شك أن الأول سيصنف في المكتبة ضمن كتب الفقه والثاني ضمن كتب الحديث وعلومه والثالث في العقيدة والرابع في مقارنة الأديان والخامس ضمن كتب التفسير وعلوم القرآن. . . وهكذا.

إذن فالعنوان له دوره الفعال في تقريب تحديد مضمون البحث، ولذا يجب الاعتناء به صياغة واختصاراً وتعبيراً عن المضمون.

٤ ـ **شرح حدود البحث بدقة**: أو بعبارة أخرى شرح مفاهيم البحث الأساسية فمثلاً في موضوع «أسباب الفساد في المعاوضات المالية المتعلقة بالثمن والمبيع» يجب بيان مفهوم كل من: السبب، الفساد، المعاوضة، المال، الثمن، المبيع وهذا حتى نمكن من يقرأ أو يطلع على مشروع البحث من تكوين فكرة أولية عن مضمونه المستقبلي.

٥ ـ **أهمية البحث**: إذ يوضح الباحث في خطته أين تكمن أهمية بحثه؟ هل تكمن في حل مشكلة اجتماعية؟ أو في إنقاذ مخطوط من الضياع؟ أو في خلو المكتبة من الدراسات حول هذا الموضوع وذلك لكونه بكراً لم يتناول من ذي قبل؟ . . . إلخ.

٦ ـ **أسباب اختيار الموضوع**: ويجب أن تكون هذه الأسباب مقنعة تنبئ عن جدارة البحث بالدراسة والتنقيب.

٧ ـ **الدراسات السابقة حول الموضوع**: جل بحوث الدراسات الإنسانية لا تنطلق من فراغ وإنما تبدأ من حيث انتهت جهود الآخرين وهنا لا بد من عرض مفصل للدراسات السابقة للموضوع، وما الجديد الذي سيضيفه موضوع البحث لها؟ أو ما الأخطاء الجسيمة التي وقعت فيها

هذه الدراسات وجاء هذا البحث لتصحيحها وتقويمها؟

أما إذا كان البحث لا يضيف شيئاً أو لا يصحح أخطاء فيها فيكون في هذه الحالة غير قابل للدراسة لأنه سيكون عملاً مكروراً لا طائل من ورائه.

٨ ـ **أهداف البحث**: وهي تختلف من بحث لآخر فقد يكون الهدف من بحث ما تدليل الفقه المالكي ومن آخر محاولة التأسيس لمسألة ما ومن ثالث التعريف بشخصية مغمورة. . . وهكذا.

٩ ـ **المنهج المتبع في البحث**: وهو يختلف باختلاف الموضوع المدروس، فقد يستخدم الباحث أكثر من منهج في تناول موضوعه.

أ ـ إذ قد يستخدم المنهج الاستقرائي: الذي يقوم على تتبع جزئيات الموضوع وإحصائها وحصرها دون أن يغادر منها شيئاً، كأن يكون موضوع بحثه «مرويات الذهب والفضة ـ دراسة حديثية فقهية ـ» فإنه لزام على الباحث في هذه الحالة أن يحصر ويستقصي جميع المرويات المتعلقة بموضوعه، والموجودة في كتب السنة مستخدماً معها المنهج الاستقرائي إذ لا يُستغنى عنه أبداً في مثل هذه الحالة، لأن عدم استخدام المنهج الاستقرائي هنا يوقع الباحث في عدم توفية الموضوع حقه من البحث والدراسة وذلك بإغفاله لجملة من المرويات التي ينبني عليها العديد من الأحكام الفقهية.

ب ـ وقد يستخدم المنهج التحليلي: ويقوم على تحليل مضمون ومحتويات النصوص الواردة في البحث، وذلك بتمحيصها وإبداء الرأي فيها بغرض الوصول إلى المقصود الحقيقي لأصحاب هذه الأقوال أو الرد على ما ورد فيها.

ج ـ وقد يستخدم المنهج المقارن: الذي يقوم على المقارنة بين الأقوال والآراء والأدلة المتباينة بغرض الوصول إلى القول المختار أو الراجح في المسألة المطروقة.

د ـ وقد يستخدم المنهج الوصفي: الذي يقوم على وصف الظواهر

كما هي وغالباً ما يستخدم في نقل الأقوال والآراء من المصنفات المعتمدة ووصفها كما هي مبثوثة فيها.

هـ ـ **وقد يستخدم المنهج التاريخي أو الاستردادي**: ويلجأ إليه في المواضيع ذات الصلة الوثيقة بالجانب التاريخي فمثلاً لو أخذنا موضوع: «المصلحة المرسلة عند المالكية» فإننا نضطر لتوظيف المنهج التاريخي وذلك عند دراستنا لنشأة المذهب المالكي وتطوره وانتشاره والتدرج في تأصيل أصوله ونظرة علمائه المتقدمين منهم والمتأخرين للمصلحة المرسلة.

١٠ ـ **خطة البحث**: ويشترط فيها أن تكون معبرة عن محتوى العنوان بعيدة عن الحشو غير المحمود متوازنة في فصولها ومباحثها إذ ليس من المعقول أن يشمل فصل تسعة مباحث ويشمل آخر مبحثين فقط، لأن احترام مسألة التوازن في تقسيمات البحث يؤدي إلى التوازن في الكم المعرفي وعدد الصفحات عند إنجاز البحث.

١١ ـ **قائمة المصادر والمراجع**: ويشترط فيها أن تكون مصحوبة ببيانات النشر اللازمة كرقم الطبعة وتاريخها ودار النشر.

وللباحث الحرية في تصنيفها بحسب الفنون أو بحسب الحروف الأبجدية.

مع ملاحظة البدء بالمصحف الشريف دون ترقيمه أو تصنيفه مع بقية المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

بعد عرضنا للعناصر الأساسية التي ينبغي توافرها في مشاريع الأطاريح العلمية، نذيل ذلك بخطة بحث نموذجية عساها تكون عوناً لطلبة الدراسات العليا الأولى والثانية على إنجاز مشاريع بحوثهم، وها نحن نقدمها لطلبتنا الأعزاء على النحو الآتي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية
ـ قسم الفقه وأصوله ـ

منهج الإمام مالك في الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين في بيانه للسنة النبوية من خلال كتابه الموطا

مشروع أطروحة دكتوراه في الفقه المالكي

إعداد الطالبة
فاطمة قاسم
إشراف الأستاذة الدكتورة
سعاد سطحي
السنة الدراسية: ٢٠٠٩/٢٠١٠

الحمد لله الذي بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له إقراراً به وتوحيداً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً مزيداً. **أما بعد:**

حدود البحث وإطاره:

دُوّنت السنة النبوية لأجل العمل والتفقه في دين الله بها، ويذكر أهل العلم أنه إذا أعوزنا المأثور عن رسول الله ﷺ فإن لنا في المأثور عن أصحابه والمعمول به لدى فقهائهم ملجأ ومعتصماً. يقوم لنا مقام المأثور عن رسول الله عليه الصلاة والسلام، فهو كنز عظيم من الهدي والسنة الأثرية، تحقيقاً لقوله ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي** . . .» الحديث. وإذا كانت الأحاديث المسندة قد بلّغت إلينا أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام وأفعاله وأحواله وتقريراته، فإن أعمال أصحابه وخلفائه

والتابعين وما جرت به أقضيتهم وفتاويهم وعملهم منذ حياته واستمر إلى ما قارب ذلك، منه ما نقل كما تنقل المسانيد، ومنه ما بقي مختزناً بالمدينة النبوية لا يمكن نقله، لكنه يحكى ويوصف، وقد بقي وَكَفُه مختزناً في «الموطأ» لا نجده في غيره إلا قليلاً. وسبب هذا الاختزان فيه سر لدى الإمام مالك، وهو كونه يعتمد ويستعمل هذه الآثار ـ آثار الصحابة والتابعين بنوعيها المنقول والموصوف ـ بشكل كبير في فهم السنة النبوية وفقهها، بل يعتبر تلك الآثار جزءاً منها حيث لا يتم بيانها إلا بذلك؛ لذا اختص بتدوين أكثر هذه الآثار، واجتمع له في نقلها قرب الزمان من زمن النبوة وكون المكان مكانها.

عنوان البحث:

هذا ما استثار الهمة في البحث في: **منهج الإمام مالك في الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين في بيانه للسنة النبوية من خلال كتابه الموطأ**.

تحديد أهم المصطلحات:

إن أهم المصطلحات الواردة في هذا الموضوع ما يلي:

منهج: هو الطرق والمعالم.

الاستدلال: ومعناه العام الاهتداء بالدليل والاقتفاء لأثره حتى يوصل إلى الحكم، والاحتجاج به.

بيان: هو الشرح والتوضيح والإعراب.

الآثار: هو كل ما أُثر عن الصحابة والتابعين من قول أو عمل مما ليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

السنة النبوية: هي كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير.

إشكالية البحث:

إن الإشكال هنا: ما مدى اعتماد الإمام مالك على آثار الصحابة

والتابعين في فهم وتفسير وشرح السنة النبوية وبيانها لديه؟ وما هي طرق ومعالم هذا الاعتماد في كتابه «الموطأ»؟ وما هي مكانة هذه الآثار عنده في فهم السنة النبوية؟ وهل اعتماده عليها كان مطلقاً أم له مجالات معينة؟ وما هي كيفية توظيفها في هذه المجالات لفهم السنة النبوية؟ وما أثر ذلك الاعتماد وطريقته وتلك الكيفية والمكانة للآثار في فهم السنة النبوية على الناحية التشريعية والاستدلالية عنده؟ فهل تعد جزءاً من السنة، الأصل الثاني من أصول التشريع لا يمكن الاستغناء عنه بحال فيوافق عليه، أم شيء زائد عن السنة النبوية يمكن أن لا نوظفه، بل ولا نحتج به؟

هدف البحث:

من هذا المنطلق جاءت هذه الفكرة، وكان هدفه:

- بيان معالم منهج الإمام مالك في كيفية استعمال الآثار في فهم الأحاديث النبوية، والتعامل معها في موطئه، ورد شبهة من ادعى أن الامام مالك بالغ في هذا الاتجاه.

- بيان أن آثار الصحابة والتابعين هي الميزان الصحيح لفهم السنة النبوية، وأن استعمالها يسدد الفهوم ويقلل من الخلاف إن لم يرفعه عند بيان الراجح في السنة والهدي، وعند التأكد من الثابت المعمول به إذا اختلفت الأدلة.

- بيان أن أمثل منهج وأسلمه في التعامل مع السنة النبوية هو اعتماد الآثار ففيها العقل والفقه في فهم الحديث، فآثار السلف قيمة، وقائمة بالحجة على من أهملها وبالغ في استعمال العقل وحده دونها.

اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الأمور الآتية:

- تكمن أهمية هذا الموضوع بأن تسمح دراسته بإبراز الملامح العامة للخطة التشريعية التي سار عليها مالك في كتابه «الموطأ».

- كما ترسم خطى مالك في الاعتماد على هذا الأصل وطرق استثماره كافة طاقات نصوصه في الاستدلال.

- إن دراسة هذا الموضوع متعلقة بأصول مهمة من أصول الفقه عنده وهي السنة النبوية، وقول الصحابي، وعمل أهل المدينة، فإبراز الرابط بين هذه الأصول وأنها متكاملة ومتظافرة في إبراز الأحكام الفقهية من خلال تطبيقات الاستدلال بالآثار لمن الأهمية بمكان.

- كما لا يغيب عن التصور في ثنايا البحث أن العناية بضبط الجزئيات في عمل مالك ومذهبه سيما في «الموطأ» والتنبيه على الأصول المستفادة منها يوسع مدارك الفقيه، فينمو فقه المذهب بذلك وتتسع رحابه.

- جرت بعض الدراسات في الفكر الأصولي المالكي على أن عمل أهل المدينة مقدم على السنة النبوية عند التعارض هكذا على الإطلاق، فجاء هذا البحث بغية التصحيح لهذا المفهوم، بإعطاء المسار الصحيح لتوظيف عمل أهل المدينة باعتبار أنه من آثار الصحابة والتابعين، وأن توظيفه عند مالك لا يخرج عن كونه جزءاً من البيان لها.

أسباب البحث ودواعي اختياره:

هناك أسباب كثيرة دعتني للبحث في هذا الموضوع أبرزها ما يلي:

- المساهمة قدر المستطاع في تأصيل جانب من جوانب الفكر الفقهي لدى مالك.

- الرغبة في معرفة طرائق مالك في كيفية تعامله مع السنة النبوية.

- غلو بعض الناس وجفاؤهم في التعامل مع السنة النبوية في هذا العصر، مما جعل الباحثين يشعرون بالحاجة إلى تأصيل ضوابط تُتبع في فهم السنة النبوية، حتى لا تختلف الفهوم وتتناقض، فكان من

جملة الضوابط المهمة التي ينبغي العناية بها أن نفهم السنة النبوية في ضوء آثار الصحابة والتابعين.

- كون الإمام مالك من أَجَلِّ العلماء الذي وظفوا هذا الأصل في فهم السنة في كتابه «الموطأ»، فكان هو موضع القدوة والاختيار.

- كون الناس على طرفين ووسط في الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين، فبعضهم غلا حيث رد الآثار جملة كما هو مذهب الظاهرية، وبعضهم رد السنة لأجل الآثار، سيما عند التعارض كما هو عند أتباع بعض المذاهب، والوسط هو الاستدلال بالآثار حيث يصلح الاستدلال بها، ومن ذلك الاستدلال بها في بيان السنة النبوية.

- انعدام الدراسات الأكاديمية في نظري في هذه النقطة من موضوع الاستدلال بالآثار بالذات.

لهذه الأسباب ولغيرها آثرت البحث في هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

إن هذه الدراسة متعلقة بثلاثة أصول مهمة من أصول الفقه عند الإمام مالك هي؛ الأول: السنة النبوية، والثاني: قول الصحابي، والثالث: عمل أهل المدينة، باعتبار أن آثار الصحابة والتابعين، متعلقة بالأصلين الأخيرين، لذا فهي ذات شقين:

- **الأول**: الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين وأهميتها ومكانتها عند الإمام مالك من الناحية النظرية عموماً.

- **الثاني**: تطبيقات الاستدلال بهذه الآثار عند الإمام مالك في بيان السنة النبوية وتفسيرها وأنواع هذا البيان وطرقه ومعالمه في كتاب «الموطأ».

لا يخفى على أحد أن موضوع السنة وما يتعلق بها عموماً، قد أُشبع بحثاً في كثير من الدراسات العلمية الأكاديمية منها والحرة، سواء القديمة منها والحديثة، وسواء من الناحية الأصولية، أو الناحية الفقهية، أو من

الناحية الحديثية؛ وسواء تعلّق الأمر بتأصيلٍ لمسائلها ابتداء وتقعيدها، أو تقرير قواعدها ورد الشبهات المعلنة حولها؛ ولا يحتاج هذا لتمثيل، وما يقال هنا يقال عن موضوع الإمام مالك، فلا يخفى أيضاً أن دراسة شخصية الإمام عموماً، أمر أضحى معروفاً في الساحة العلمية، ومثل هذا يذكر في أصول المالكية وفقههم عموماً. نعم أذكر هذا دون ترك التنبيه على أن دراسة «الموطأ» وما يتعلق بآراء الإمام المتضمنة فيه: الفقهية، والأصولية، والحديثية أو المذكورة في غيره، لم يزل مجال بحث واسع لدى جمع من المتخصصين في علوم الشريعة، فمنهم من بحث «الموطأ» من الناحية الحديثية، ومنهم من بحثه من الناحية الفقهية، ومنهم من بحثه من الناحية الاستدلالية، والذي يهم هنا هو الناحية الأصولية، حيث كتب غير واحد من الباحثين في التحقيق في أصول الإمام مالك سواء كان في «الموطأ» أو خارجه:

ومنهم من بحثه من الناحية الأصولية مثل:

ـ بحث الدكتور سعد الدين دداش في رسالته الموسومة بـ: استخراج القواعد الأصولية عند الإمام مالك في كتابه «الموطأ»، (رسالة ماجستير في جامعة الأمير عبدالقادر).

ـ وبحث الدكتور أحمد نور سيف في رسالته الموسومة بـ: عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين، (رسالة ماجستير في جامعة أم القرى).

ـ وبحث الأستاذ حسان بن محمد حسين فلمبان: خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة دراسة وتطبيق، (رسالة ماجستير في جامعة عبدالعزيز، جدة).

ـ وبحث الدكتور عبدالرحمٰن الشعلان في رسالته الموسومة بـ: أصول فقه مالك أدلته النقلية، (رسالة دكتوراه في جامعة محمد بن سعود).

ـ وبحث الدكتور مدني بوساق: المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة، (رسالة دكتوراه).

ـ وبحث الأستاذ عبدالرحمٰن محمد أمين المصري: التعارض بين خبر الواحد والقياس، (رسالة ماجستير بجامعة أم القرى).

ـ وبحث الأستاذ محمد فاتح زقلام: الأصول التي اشتهر انفراد إمام دار الهجرة بها، (رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر).

ـ وبحث الدُكتور حاتم باي: الأصول الاجتهادية التي يُبْنى عليها المذهب المالكي، (رسالة دكتوراه).

ـ وبحث الأستاذ فاديغا موسى: أصول فقه الإمام مالك أدلته العقلية، (رسالة ماجستير، جامعة محمد بن سعود).

ـ وبحث الدكتور مولاي الحسين بن الحسن الحيان: (منهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي).

ولا يخفى على الناظر في عناوينها ومضامينها، أن أكثر هذه البحوث عامة، قد طرقت أصول الإمام مالك أصالة، وتناول بعضها أصل الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين تبعاً فقط، سواء قصدتها بالبحث والدراسة، أو جاءت عرضاً فيما طرقت، وما بحث تبعاً دون تخصيص وإفراد، أحياناً قد لا يفي بالمقصود. نعم فيها من البيان والتأصيل العلمي المتعلق بالآثار أشياء كثيرة ومهمة جداً، لا يستغنى عنه، أضف أنها غير متعلقة بـ«الموطأ» وخارجة عن نطاقه، كما أن بعضها خاص بموضوع الاستدلال بالسنة، وهذا الجزء له تعلق بموضوع دراستي، كما أن بعضها خاص بموضوع الاستدلال بعمل أهل المدينة، وهذا أيضاً جزء له تعلق بموضوع آثار الصحابة والتابعين. لكن الذي لم أعثر له على بحث مع أهميته هو كيفية توظيف آثار الصحابة والتابعين في بيان السنة النبوية وتفسيرها وأنواع هذا البيان وطرقه وكيفيته لدى الإمام مالك في كتابه «الموطأ». لذا ارتأيت الكتابة فيه، على خطة مناسبة في عرضه كما يلي:

الخطة الإجمالية للبحث:

عنوان البحث: **منهج الإمام مالك في الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين في بيانه للسنة النبوية من خلال كتابه «الموطأ».**

مقدمة.

الفصل الأول: التعريف بالإمام مالك وكتابه «الموطأ».

الفصل الثاني: مكانة آثار الصحابة والتابعين وأهمية الاستدلال بها عند الإمام مالك.

الفصل الثالث: تطبيقات الاستدلال بالآثار في بيان دلالات ألفاظ الأحاديث النبوية.

الفصل الرابع: تطبيقات الاستدلال بالآثار في معرفة النسخ في الأحاديث النبوية والتأكد من ثبوتها وصحتها عند الإمام مالك.

الفصل الخامس: تطبيقات الاستدلال بالآثار في الجمع والترجيح بين الأحاديث والروايات المختلفة.

الفصل السادس: أثر الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين في توسيع معنى السنة عند الإمام مالك في كتابه «الموطأ».

الخاتمة.

الفهارس.

مصادر البحث ومراجعه.

الخطة التفصيلية:

عنوان البحث:

منهج الإمام مالك في الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين في بيانه للسنة النبوية من خلال كتابه الموطأ

مقدمة:

الفصل الأول: التعريف بالإمام مالك وكتابه «الموطأ».

المبحث الأول: التعريف بالإمام مالك.

المطلب الأول: مصادر ترجمة الإمام مالك واسمه ونسبه وولادته ونشأته.

المطلب الثاني: تكوين الإمام مالك العلمي وآثاره ووفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الموطأ.

المطلب الأول: تسمية الموطأ وبواعث تأليفه، وعناية العلماء به.

المطلب الثاني: منهجية الإمام مالك في تصنيف الموطأ وخصائصه وموضوعاته.

الفصل الثاني: مكانة آثار الصحابة والتابعين وأهمية الاستدلال بها عند الإمام مالك.

المبحث الأول: مكانة الآثار عند مالك في الموطأ.

المطلب الأول: التعريف بالآثار.

المطلب الثاني: تصنيف الآثار في الموطأ وأنواعها وعددها.

المبحث الثاني: أهمية الاستدلال بالآثار عند الإمام مالك.

المطلب الأول: حكم الاستدلال بالآثار.

المطلب الثاني: أهمية الاستدلال بالآثار.

الفصل الثالث: تطبيقات الاستدلال بالآثار في بيان دلالات ألفاظ الأحاديث النبوية.

المبحث الأول: تطبيقات الاستدلال بالآثار في تحديد دلالات ألفاظ الأحاديث عند الإمام مالك.

المطلب الأول: مقدمات حول دلالات الألفاظ ومعرفة الخاص والعام والمطلق والمقيد وطرق الوقوف عليها.

المطلب الثاني: أمثلة تخصيص العام بالآثار.

المطلب الثالث: أمثلة تقييد المطلق بالآثار.

المطلب الرابع: أمثلة في معرفة غريب الحديث بالآثار.

المبحث الثاني: تطبيقات الاستدلال بالآثار في توضيح المجمل وبيانه ودفع المشكل ورفعه من الأحاديث عند الإمام مالك.

المطلب الأول: مقدمات في التعريف بالمجمل والمشكل من الأحاديث.

المطلب الثاني: أمثلة بيان المجمل وتوضيحه بالآثار.

المطلب الثالث: أمثلة دفع المشكل ورفعه بالآثار.

الفصل الرابع: تطبيقات الاستدلال بالآثار في معرفة النسخ في الأحاديث النبوية والتأكد من ثبوتها وصحتها عند الإمام مالك.

المبحث الأول: تطبيقات استدلال الإمام مالك بالآثار في التأكد من صحة الأحاديث وثبوتها.

المطلب الأول: شروط ومقاييس ثبوت الحديث وضوابط استثماره عند مالك.

المطلب الثاني: أمثلة ونماذج استعمال الآثار في التأكد من صحة الأحاديث عند مالك.

المبحث الثاني: تطبيقات استدلال الإمام مالك بالآثار في معرفة النسخ في الأحاديث واستمرارية أحكامها.

المطلب الأول: مقدمات نظرية حول النسخ وطرق ثبوته عند الإمام مالك.

المطلب الثاني: أمثلة ونماذج استعمال الإمام مالك للآثار في معرفة النسخ في الأحاديث وكيفية دلالتها على استمرارية أحكامها.

الفصل الخامس: تطبيقات الاستدلال بالآثار في الجمع والترجيح بين الأحاديث والروايات المختلفة.

المبحث الأول: مقدمات حول الجمع والترجيح.

المطلب الأول: التعريف بالجمع والترجيح.

المطلب الثاني: طرق الجمع والترجيح بين الأدلة عند مالك

المبحث الثاني: تطبيقات الجمع والترجيح بين مختلف الحديث بالآثار.

المطلب الأول: تطبيقات الجمع بين الأحاديث المختلفة بالآثار.

المطلب الثاني: تطبيقات الترجيح بين الأحاديث المختلفة بالآثار.

الفصل السادس: أثر الاستدلال بآثار الصحابة والتابعين في توسيع معنى السنة عند الإمام مالك في كتابه «الموطأ».

المبحث الأول: التعريف بالسنة وإطلاقاتها عند الإمام مالك في «الموطأ».

المطلب الأول: التعريفات المشهورة للسنة.

المطلب الثاني: إطلاقات السنة عند مالك في كتابه الموطأ والموازنة بينها وبين التعريفات المشهورة.

المبحث الثاني: أثر الاستدلال بالآثار في توسيع السنة عند الإمام مالك.

المطلب الأول: إطلاق السنة على آثار الصحابة والتابعين عند مالك في «الموطأ».

المطلب الثاني: أثر الاستدلال بالآثار في توسيع معنى السنة عند مالك في «الموطأ».

خاتمة.

الفهارس.

المصادر والمراجع المعتمدة في إنجاز الخطة:

فهرس المصادر والمراجع:

١ ـ **إجمال الإصابة في أقوال الصحابة**، الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي. ت سليمان الأشقر. منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢ ـ **إحكام الفصول في أحكام الأصول**، سليمان بن خلف الباجي. حققه وقدم له ووضع فهارسه عبدالمجيد تركي. دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٣ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، أبي الوليد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. ط دار الكتاب العربي.

٤ ـ **اختلاف الحديث**، الإمام محمد بن إدريس الشافعي. مطبوع مع مختصر المزني في آخر كتاب (الأم)، ط دار المعرفة، بيروت.

٥ ـ **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦ ـ **اصطلاح المذهب عند المالكية**، محمد إبراهيم أحمد علي. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٧ ـ **الأصول التي اشتهر إمام دار الهجرة مالك بها**، محمد فاتح زقلام. مطبوعات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا.

٨ ـ **أصول فقه الإمام مالك (أدلته النقلية)**، عبدالرحمٰن بن عبدالله الشعلان. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٩ ـ **أصول فقه الإمام مالك (أدلته العقلية)**، فاديغا موسى. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٠ ـ **إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك**، للعلامة محمد حبيب الله بن يأبى الجكني الشنقيطي. ت محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة، القاهرة.

١١ ـ **الاعتصام**، للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي. ضبطه وصححه الأستاذ أحمد عبدالشافي. دار شريفة.

١٢ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية. ت الشيخ عبدالرحمٰن الوكيل. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٣ ـ **استخراج القواعد الأصولية عند الإمام مالك في كتابه الموطأ**، الدكتور سعد الدين دداش (رسالة ماجستير في جامعة الأمير عبدالقادر مطبوعة بالآلة الراقنة).

١٤ ـ **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار**، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي. ت سلام محمد عطا ومحمد علي معوض. دار الكتب العلمية بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م

١٥ ـ **أوجز المسالك إلى موطأ مالك**، محمد زكريا الكاندهلوي. دار الفكر، بيروت ـ ط٣ ـ ١٣٩٣هـ.

١٦ ـ **إيصال السالك إلى أصول مذهب الإمام مالك**، محمد يحيى بن محمد المختار الولاتي. قدم له وعلق عليه مراد بوضاية. دار ابن حزم، بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١٧ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي. تحرير ومراجعة الشيخ عبدالقادر عبدالعاني، والدكتور عبدالستار أبو غدة. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت ـ ط١ ـ ١٤٠٩هـ، والطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

١٨ ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي. دار الكتب العلمية، بيروت. ط١٠ ـ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٩ ـ **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**، ابن رشد الجد. ت محمد حجي وآخرين، ط دار الغرب الإسلامي.

٢٠ ـ **ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، القاضي عياض اليحصبي. ت محمد بن تاويت الطنجي وآخرين، المملكة المغربية ـ ط٢ ـ ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م. والطبعة اللبنانية؛ ت أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢١ - **تزيين الممالك بمناقب سيدنا الإمام مالك**، جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي. مطبوع مع المدونة في أولها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٢ - **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي. ت مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري. طبعة وزارة الأوقاف المغربية، المملكة المغربية - ط١ - ١٣٨٧هـ.

٢٣ - **تنوير الحوالك على موطأ مالك**، جلال الدين عبدالرحمٰن السيوطي. طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

٢٤ - **تقريب الوصول إلى علم الأصول**، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي. ت محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي. مكتبة ابن تيمية، القاهرة - ط١ - ١٤١٤هـ.

٢٥ - **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري؛ أسسه واتجاهاته**، رفعت فوزي عبد المطلب. مكتبة الخانجي بمصر - ط١ - ١٤٠٠هـ/١٩٨١م.

٢٦ - **توجيه النظر إلى أصول أهل الأثر**، طاهر الجزائري الدمشقي. بعناية عبدالفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب - ط١ - ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٢٧ - **التوضيح في شرح التنقيح**، أبي العباس أحمد بن عبدالرحمٰن بن موسى بن عبدالحق اليزليتني الشهير بحلولو. مطبوع بهامش شرح تنقيح الفصول للقرافي، المطبعة التونسية، تونس، ١٣٢٨هـ.

٢٨ - **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل المعروف بجامع الترمذي**، للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه العلامة محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - ط١ -.

٢٩ - **جامع العلوم والحكم في شرح خمسيناً حديثاً من جوامع الكلم**، عبدالرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي. ت شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، دار الهدى. الجزائر - ط١ - ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٣٠ - **الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة**، حسن بن محمد المشاط. دراسة وتحقيق أد. عبدالوهاب أبو سليمان. دار الغرب الإسلامي - ط٢ - ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٣١ - **حجة الله البالغة**، أحمد بن عبدالرحيم المعروف بشاه ولي الله الدهلوي. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٣٢ ـ **الحديث والمحدثون**، محمد أبو زهو. دار الكتاب العربي. ط١ ـ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٣ ـ **خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة دراسةً وتطبيقاً**، حسان بن محمد بن حسين فلمبان. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الإمارات العربية المتحدة ـ ط١ ـ ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٤ ـ **دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك**، محمد حبيب الله بن يأبى الجكني الشنقيطي. مطبوع مع إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك. (انظر إضاءة الحالك).

٣٥ ـ **الرسالة**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي. ت أحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦ ـ **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**، أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر. ت الدكتور محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض ـ ط١ ـ ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٣٧ ـ **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، للدكتور يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ ط١ ـ.

٣٨ ـ **كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني**، أبو الحسن المالكي. دار الفكر ـ ط١ ـ ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

٣٩ ـ **كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ**، الإمام محمد الطاهر ابن عاشور. ضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور طه بن علي بوسريح التونسي. دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ ط٢ ـ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٠ ـ **مالك، حياته وعصره، آراؤه وفقهه**، الإمام محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي، القاهرة ـ ط٤ ـ ٢٠٠٢م.

٤١ ـ **مالك بن أنس «ترجمة محررة»**، أمين الخولي. دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٤٢ ـ **مجموع الفتاوى**، تقي الدين أحمد ابن تيمية. مكتبة ابن تيمية ـ ط٢ ـ ١٤٠٠هـ.

٤٣ ـ **مدخل إلى أصول الفقه المالكي**، محمد المختار ولد أباه. تقديم الشيخ محمد الشاذلي النيفر. دار الأمان، الرباط ـ ط٢ ـ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٤ ـ **المدخل لدراسة السنة النبوية**، الدكتور يوسف القرضاوي. مؤسسة الرسالة، بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤٥ ـ **مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري: جذورها ـ آثارها ـ مناهجها**، خالد الصمدي. دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المملكة المغربية ـ ط١ ـ ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٦ ـ **المدونة الكبرى**، مالك بن أنس الأصبحي، (رواية سحنون عن ابن القاسم). دار الفكر، بيروت، ١٣٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤٧ ـ **مذكرة أصول الفقه**، الشيخ محمد الأمين بن المختار الشنقيطي. الدار السلفية للنشر والتوزيع، الجزائر.

٤٨ ـ **مكانة السنة في التشريع الإسلامي ودحض مزاعم المنكرين والملحدين**، محمد لقمان السلفي. دار الداعي للنشر والتوزيع ـ ط٢ ـ ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٩ ـ **مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري؛ دراسة أصولية مقارنة لمصادر الأحكام عند الأئمة**، محمد بلتاجي. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ـ ط١ ـ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م

٥٠ ـ **المنتقى شرح موطأ الإمام مالك**، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي. (قرص المكتبة الشاملة).

٥١ ـ **معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة**، محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ـ ط٦ ـ ١٤٢٨هـ.

٥٢ ـ **المعونة على مذهب عالم المدينة**، القاضي عبدالوهاب البغدادي. تحقيق ودراسة عبدالحق حميش، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.

٥٣ ـ **مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**، الشريف أبي عبدالله محمد بن أحمد التلمساني. ت محمد علي فركوس. دار تحصيل العلوم، القبة، الجزائر ـ ط١ ـ ١٤٢٠هـ/١٩٩٠م.

٥٤ ـ **المقدمة في أصول الفقه**، أبو الحسن علي بن عمر القصار المالكي، قرأها وعلق عليها: محمد بن الحسين السليماني. دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ ط١ ـ ١٩٩٦م.

٥٥ ـ **المقدمات الممهدات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيلات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات**، لأبي الوليد محمد بن أحمد المعروف بابن رشد الجد. ت محمد حجي. دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٨هـ.

٥٦ ـ **المسائل التي بناها الإمام مالك على عمل أهل المدينة ـ توثيقاً ودراسةً**، محمد المدني بوساق. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ـ ط٢ ـ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٥٧ ـ **الموافقات في أصول الشريعة**، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي. ت عبدالله دراز. دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٣ ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٥٨ ـ **الموطأ برواية يحيى بن يحيى الليثي**، مالك بن أنس الأصبحي. حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة: الدكتور خليل مأمون شيحا. دار المعرفة، بيروت ـ ط١ ـ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٥٩ ـ **الموطآت للإمام مالك**، نذير حمدان. دار القلم، دمشق ـ الدار الشامية، بيروت ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ/١٩٩٦م.

٦٠ ـ **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**، أبي عبدالله محمد بن محمد الحطاب. دار الفكر، ١٣٩٨هـ.

٦١ ـ **نثر الورود على مراقي السعود**، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي. ت محمد ولد سيدي ولد حبيب. دار المنارة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ـ ط١ ـ ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٦٢ ـ **نشر البنود على مراقي السعود**، سيدي عبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي. طبع تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

٦٣ ـ **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، شرح منتقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني. دار الجيل، بيروت، لبنان ١٩٧٣م.

٦٤ ـ **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٥ ـ **عمل أهل المدينة بين مصطلحات مالك وآراء الأصوليين**، أحمد محمد نور سيف. دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي ـ ط٣ ـ ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٦٦ ـ **عمل أهل المدينة**، للشيخ عطية محمد سالم، مكتبة دار التراث، المدينة المنورة ـ ط١ ـ ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٦٧ ـ **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي. خرج أحاديثه وعلق عليه: عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ. المكتبة العلمية، المدينة المنورة ـ ط١ ـ ١٣٩٦هـ.

٦٨ ـ **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**، لأبي بكر ابن العربي المعافري. دراسة وتحقيق: الدكتور محمد عبدالله ولد كريم. دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية ـ ط١ ـ ١٤٢٩هـ.

٦٩ ـ **قواطع الأدلة في أصول الفقه**، أبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني. ت عبدالله الحكمي. ـ ط١ ـ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٧٠ ـ **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني**، عبدالفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار القلم ـ ط١ ـ ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٧١ ـ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، محمد بن محمد مخلوف. دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٢ ـ **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، سيدي محمد بن عبدالباقي الزرقاني. دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٧٣ ـ **مقال منهج القاضي عبدالوهاب في الاستدلال بعمل أهل المدينة**، الدكتور أبو بكر كافي، مجلة بحوث الملتقى الأول للقاضي عبدالوهاب البغدادي، طبعت على نفقة الشيخ حمد بن راشد آل مكتوم، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. المجلد الخامس. (ص/٥ ـ ٣٩ وما بعدها).

ثانياً: كيفية التقسيمات المتعارف عليها في هيكلة البحث:

١ ـ إذا كان البحث عبارة عن تحقيق لمخطوط فإنه يشمل جانبين هما:

أ ـ **القسم الدراسي**: وفيه التعريف بعصر صاحب المخطوط، وسيرته الذاتية والعلمية وكذا التعريف بالمخطوط (وسنفصل القول في كيفية التعريف بالمخطوط عند تناولنا لكيفية تحقيقه).

ب ـ **قسم التحقيق**.

٢ ـ إذا كان البحث عبارة عن موضوع فيجب على الباحث أن يتبع التقسيمات المنطقية الآتية:

أ ـ الباب.

ب ـ الفصل.

ج ـ المبحث.

د ـ المطلب.

هـ ـ الفرع.

و ـ البند.

ز ـ ١، ٢، ٣.

ح ـ أ، ب... إلخ.

إذ البحث عبارة عن سلسلة منتظمة الأجزاء والحلقات فلا يجوز أن ننتقل من الباب إلى المطلب مباشرة أو من الفصل إلى الفرع وإنما يجب اتباع التسلسل المنطقي المذكور قبل قليل.

ثالثاً: كيفية صياغة البحث

يراعى في ذلك ما يأتي:

١ ـ بعد القراءة المتكررة للمعلومة في المصادر يحاول الباحث صياغتها بأسلوبه الخاص.

٢ ـ أن يكون الأسلوب المستخدم في البحث أسلوباً جيداً يوصل الفكرة من أقصر الطرق وأيسرها.

٣ ـ أن يراعى في البحث سلامة اللغة فلا يجوز بحجة تحاشي الأساليب الأدبية في البحوث العلمية أن تأتي هذه البحوث مشوهة يرفع فيها المفعول به وينصب فيها الفاعل.

٤ ـ أن يحلى البحث العلمي بتمهيدات تربط بين الفصول والمباحث، وبين المباحث والمطالب وهكذا. وأن تصاغ هذه التمهيدات بدقة متناهية لتكون كمدخل للفصل أو المبحث أو الفكرة المراد معالجتها في البحث، ولتهيئ القارئ إلى ما يرمي إليه الباحث من أفكار يريد طرحها ومناقشتها.

٥ ـ أن تكون أفكار البحث دقيقة واضحة لا يكتنفها الغموض ولا يعتورها الإبهام.

٦ - تجنب التكرار غير المحمود، والحشو الذي قد يخرج كثيراً مما يرد في البحث عن دائرة الخطوط العريضة التي يقوم عليها هيكله وكيانه، فكم من بحث تقرأ نصفه أو ثلثه فتجده نشازاً لا صلة له بعنوان البحث الذي يجب أن يكون كل ما يكتب في البحث غير خارج عن الإطار المرسوم له في العنوان.

٧ - تجنب التجريح الذي يتنافى وطبيعة البحث العلمي.

٨ - عدم استخدام عبارات الجزم والقطع فيما لم يتأكد الباحث من خطإ صاحب ذلكم الرأي أو تلك الفكرة وإنما يقول: لعل الصواب كذا ربما لم يحالفه الصواب فيما ذهب إليه... وهكذا.

٩ - الحرص على توثيق كل معلومة بل كل جملة تنقل في البحث مهما كان قصرها، لأن ذلك من الأمانة العلمية الواجب توافرها في البحوث الأكاديمية.

١٠ - احترام علامات التنصيص عند النقل والاقتباس (وسنفصل القول في كيفية التعامل مع علامات الاقتباس بعد قليل).

١١ - عدم المبالغة في النقول، إذ الأولى الاستعاضة عن ذلك بالغوص في التحليل والإبداع.

١٢ - بروز شخصية الباحث وذلك بإبداء الرأي تارة والتعليق على مسألة تارةً والتعقب تارةً ثالثة، وتخطئة فكرة ما بناءً على أدلة مقنعة ومسعفة على أن يصاحب هذا كله أدب جم وحب للوصول إلى الحقيقة سواء أكانت إلى جانبه أم لجانب غيره.

١٣ - تذييل المسائل بخلاصات موجزة تنبئ عما تناوله الباحث في هذا المبحث أو المطلب تعين من لا تسعفهم الظروف للاطلاع عن البحث كله أن يكوّنوا حوله فكرة ولو جزئية.

١٤ - ختم المسائل بترجيح ما يراه الباحث راجحاً وذلك من خلال الاعتماد على الأدلة وطرق الترجيح المتعارف عليها كأن يرجح عند تعارض الأدلة:

أ ـ بتقديم القول على الفعل.

ب ـ أو بتقديم رواية الأكثر.

ج ـ أو بتقديم رواية الأحفظ.

د ـ أو بتقديم رواية صاحب الحادثة... إلخ.

مع ملاحظة أن مسألة الترجيح تفضل أن تكون في بحوث الدرجة الثانية (دكتوراه) أما بحوث الدرجة الأولى المتمثلة في الماجستير فيحسن بالباحث ألا يوقع نفسه في شرك الترجيحات وإنما كان الأولى به أن يختم المسألة بالقول المختار بدل الترجيح إذ بإمكانه أن يختار قولاً من مجموع الأقوال التي طرقها في المسألة إما لقوة أدلته أو لكونه يخدم مقصداً من مقاصد الشريعة... أو غير ذلك مما يجعل اختياره مقبولاً ومقنعاً.

رابعاً: كيفية عزو الآيات القرآنية:

١ ـ الاحتراز الشديد من وقوع الخطإ في كتابتها ونقلها.

٢ ـ كتابتها برواية ورش لأنها هي الرواية السائدة في الجزائر.

٣ ـ وجوب ضبطها بالشكل.

٤ ـ جعل الآية بين حاضنتين.

٥ ـ كتابتها بخط ثخين مميز عن الخط المستعمل في كتابة بقية المتن.

٦ ـ يفضل أن تكون عملية عزو الآيات إلى سورها داخل المتن وهذا من باب تخفيف الضغط على الهوامش التي تكون مليئة بإحالات أخرى.

٧ ـ عدم الاعتماد الكلي في نقل الآيات على الأقراص المضغوطة وذلك لوجود الأخطاء بها فمثلاً نجد القرص المضغوط لا يكسر فيه الساكن الأول إذا التقى ساكنان وإنما يوردهما ساكنين معاً مثل: (لمْ يكنْ الذّين كفروا)... وهذا دون شك خطأ، والصواب: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا...﴾.

٨ ـ مقارنة ما أخذ من القرص بما هو موجود في المصحف المسطور ويكون الترجيح دائماً لما هو موجود في المصحف.

٩ ـ يستحب لطالب العلم أن يكون على وضوء عند تعامله مع الآيات القرآنية في بحثه عزواً واستشهاداً.

١٠ ـ إذا وضعت الآية في البحث للاستشهاد بها كان لزاماً على الباحث أن يعود في وجوه الاستشهاد للتفاسير وهي كثيرة منها:

أ ـ جامع البيان للطبري.

ب ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

ج ـ التفسير الكبير للرازي.

د ـ الكشاف للزمخشري.

هـ ـ مدارك التنزيل للنسفي.

و ـ أنوار التنزيل للبيضاوي.

ز ـ زاد المسير لابن الجوزي.

ح ـ التسهيل لابن جزي المالكي.

ط ـ الجواهر الحسان للثعالبي.

ي ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

ك ـ أحكام القرآن للإمام الشافعي جمع البيهقي.

ل ـ أحكام القرآن للجصاص الحنفي.

م ـ أحكام القرآن لابن العربي المالكي.

ن ـ تفسير القرآن للمراغي.

س ـ مجالس التذكير لابن باديس.

ع ـ تفسير المنار لمحمد رشيد رضا.

ف ـ البحر المحيط لابن حيان.

ص ـ روح المعاني للآلوسي.

خامساً: كيفية تخريج الأحاديث النبوية:

١ ـ وجوب الاعتماد على المصادر الأصلية وعدم الاكتفاء بالعزو للمراجع التي غالباً ما تكون ملآى بالأخطاء.

٢ ـ إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فلا بأس بالاكتفاء عند العزو بهما.

٣ ـ إذا كان الحديث في غير الصحيحين فيجب لزاماً البحث عن درجته صحةً وحسناً وضعفاً.

وذلك لكون هذه المصنفات تضم بين دفتيها الصحيح والحسن والضعيف، ولذا وجب التنبيه على درجة الحديث.

٤ ـ إذا خرجت حديثاً من المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، كان لزاماً عليك عدم الاكتفاء به بل يجب الرجوع لتلخيص المستدرك للحافظ الذهبي لترى هل وافقه أم خالفه؟ لأنه كم من حديث قال فيه الحاكم النيسابوري: (على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما) ثم تعقبه الذهبي مبيناً ضعفه بل وضعه. وهذا لكون الحاكم متساهلاً في التصحيح ولكن التمس له العذر بأنه اخترمته المنية قبل أن يبيض كتابه.

وهذه جملة من الملاحظات الدالة على تساهل الإمام الحاكم النيسابوري في مستدركه نوردها خلال النقاط الآتية:

أ ـ أنه قد يأتي لحديث لم يخرج لغالب رواته في الصحيح وبمجرد وجود راو أخرجا له أو أخرج له أحدهما فيقول: هذا على شرطهما أو شرط أحدهما وهذا تساهل.

ب ـ قد يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم ثم يقول: على شرطهما وهذا تساهل أيضاً.

ج ـ قد يأتي لحديث فيه من هو ضعيف، أو متهم بالكذب، وغالب رواته رجال الصحيح، فيقول هذا على شرطهما أو على شرط أحدهما.

د ـ قد يأتي لحديث فيه رجل أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ معين لضبطه حديثه، فيخرج حديثه الحاكم عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: على شرطهما، أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم.

هـ ـ إن صاحبي الصحيحين عندما يخرجان لمن تكلم فيه فإنهما ينتقيان من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهده وعلم أن له أصلاً يدعمه ويعضده ولا يروون ما تفرد به لا سيما إذا خالفه الثقات، فيأتي الحاكم (رحمه الله) ويخرج حديث هؤلاء، دون انتقاء ومتابعة، ثم يقول: على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما[1].

وقد نص العلماء على تساهله في التصحيح، فقال الإمام ابن الصلاح (رحمه الله): «وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به»[2].

وقال فيه الإمام الذهبي (رحمه الله): «إمام صدوق لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك وإن علم ذلك فهو خيانة عظيمة...»[3].

وقد اعتذر بعض العلماء عن تساهل الحاكم بما قاله الإمام ابن حجر (رحمه الله): «وإنما وقع للحاكم التساهل، لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال ـ ابن حجر ـ: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من «المستدرك» إلى هنا انتهى إملاء الحاكم... ثم قال:

---

(١) الزيلعي: نصب الراية ١/٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٢) المقدمة ١٤.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٦٠٨.

والتساهل في القدر المملي جداً بالنسبة لما بعده»[1].

٥ ـ إذا خرجت الحديث من أكثر من مصدر لا بد من التنبيه على أن اللفظ لمن من الرواة هل هو لأبي داود أم للترمذي... مثلاً؟

٦ ـ لا بد من التنبيه على الاختلاف أو الزيادات الواردة في ألفاظ الحديث وهذا لكون هذه الاختلافات في الألفاظ تنبني عليها أحكام شرعية كثيرة.

٧ ـ عدم الاكتفاء في التخريج بالرجوع للأقراص المضغوطة لأن هذه الأقراص فيها أخطاء كثيرة بالتحريف تارةً، وبالسقط أخرى، إذ يضع الباحث نصب عينيه أن هذه الأقراص هي مجرد وسائل مساعدة ولا تغني بأي حال من الأحوال عن الرجوع للمصنف الحديثي.

٨ ـ عند تخريج الآثار (الموقوف والمقطوع) لا نكتفي بتخريجها من كتب الفقه مثلاً وإنما هناك مصادر استوعبت جملة لا بأس بها من الآثار يجب الرجوع لها كـ«المصنف» لابن أبي شيبة و«المصنف» لعبدالرزاق الصنعاني، و«السنن الكبرى» للبيهقي، و«المحلى» لابن حزم.

٩ ـ التوسع في تخريج الحديث أو الأثر في المتن إذا كان ينبني عليه التدليل لحكم أو رده، وذلك بتتبع طرقه ورجاله وما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً للوصول إلى حكم منصف في ذلك بناءً على المرجحات التي تتراءى للباحث.

وكمثال على ذلك: تضعيف ابن حزم لحديث ورد في «صحيح الإمام البخاري» حول تحريم المعازف مما يستدعي المناقشة العلمية، لا سيما إذا تعلق الأمر بأصح كتاب بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ.

قال الإمام ابن حزم:

«إن رواية أبي مالك الأشعري التي من طريق البخاري قال هشام بن

---

(١) تدريب الراوي ١/١٠٦ ـ ١٠٧.

عمار: نا صدقة بن خالد نا عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر نا عطية بن قيس الكلابي حدثني عبدالرحمٰن بن غنم الأشعري قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري ووالله ما كذبني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **«ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحر[1] والحرير والخمر والمعازف»**. وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد».

كما أن ابن حزم أعَلّه بجهالة أبي مالك الأشعري.

وهذا دون شك يستدعي الرد والمناقشة فنقول:

أ ـ إن كون البخاري سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة، فلا أثر له لأنه لا يجزم إلا بما يصلح للقبول، ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج[2]، خاصة وأنه قد تقرر عند الحفاظ، أن ما أورده الإمام البخاري بصيغة الجزم كقال، وفعل، وروى فإنه يحكم بصحته إلى من علقه عنه، لأنه لا يستجيز أن يجزم بذلك إلا وقد صح ذلك عنده، ولا التفات لمن نقد هذه القاعدة بل هي صحيحة مطردة، لكن على عدم التزام كونه على شرطه. فإذا جزم به عن النبي ﷺ أو عن الصحابي عنه فهو صحيح، أما إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة، فلا يحكم بصحة الحديث حكماً مطلقاً، بل يتوقف على النظر فيمن أبرز من رجاله إلى جانب الشروط الأخرى التي تشترط لصحة الحديث فتتنوع هذه الأحاديث إلى الصحيح وغيره، بحسب ذلك، والصحيح منه ما يكون ملتحقاً بشرطه، ومنه ما لا يكون[3].

وقد نص الحافظ ابن حجر على ورود هذا الحديث موصولاً على شرط الصحيح، وقد علّقه الإمام البخاري على من دون الصحابي، مما يوجب النظر فيمن أبرز من رجاله.

---

(١) الِحر: وهو الفرج، والمعنى: يستحلون الزنا. ابن حجر: فتح الباري ١٠/٥٥.

(٢) ابن حجر: فتح الباري ١٠/٥٣.

(٣) العراقي: التقييد والإيضاح، ص٣٦.

وبالتأمل نجد هشام بن عمار قال فيه العجلي: «ثقة صدوق»[1] وصدقة بن خالد لخص ابن حجر حاله فقال: «ثقة»[2]، وعبدالرحمٰن بن يزيد شامي ثقة[3]، وأما عطية بن قيس الكلابي فهو أبو يحيى الشامي، ثقة مقرىء[4]، وأما عبدالرحمٰن بن غنم الأشعري فهو شامي ثقة من كبار التابعين[5]، بل ذهب ابن حجر إلى أنه مختلف في صحبته[6].

مما سبق يتضح صحة ما رواه البخاري معلقاً، وذلك لكونه أورده بصيغة الجزم من جهة ولا يستجيز أمثاله ذلك إلا إذا صحت الرواية عندهم.

هذا مع التنبيه إلى أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولاً في «مستخرج الإسماعيلي» قال: حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» فقال: «حدثنا محمد بن يزيد بن عبدالصمد حدثنا هشام بن عمار»، قال: «وأخرجه أبو داود في «سننه» فقال: حدثنا عبدالوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر بسنده»[7].

ب ـ وأما قول ابن الصلاح: إنّ الذي يورده بصيغة قال، حكمه حكم الإسناد المعنعن وعنعنة غير المدلس محمولة على الاتصال، وليس البخاري مدلساً فيكون متصلاً[8].

ج ـ أن البخاري أورده قائلاً: «قال هشام بن عمار»، وساقه بإسناده، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام، وجعله جواباً عن

(١) معرفة الثقات ٢/٣٣٣.
(٢) تقريب التهذيب ١/٣٦٥.
(٣) المصدر السابق ١/٥٠٢، والعجلي: معرفة الثقات ٢/٩٠.
(٤) ابن حجر: تقريب التهذيب ٢/٢٥.
(٥) العجلي: معرفة الثقات ٢/٨٥.
(٦) ابن حجر: تقريب التهذيب ١/٤٩٤.
(٧) ابن حجر: فتح الباري ١٠/٥٣.
(٨) المصدر السابق ١٠/٥٣.

الاحتجاج به على تحريم المعازف وأخطأ في ذلك من وجوه والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح والبخاري قد يفعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مسنداً متصلاً وقد يفعل هذا لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع[١].

د ـ قال الإمام ابن القيم: «ولم يصنع من قدح في صحة هذا الحديث شيئاً كابن حزم نصرة لمذهبه الباطل في إباحة الملاهي، وزعم أنه منقطع لأن البخاري لم يصل سنده به وجواب هذا الوهم من وجوه[٢]:

أحدها: أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فإذا قال: «قال هشام» فهو بمنزلة قوله عن هشام.

الثاني: أنه لو لم يسمع منه، فهو لم يستجزْ الجزم به عنه إلا وقد صح عنه أنه حدث به وهذا كثيراً ما يكونْ لكثرة من رواه عنه عن ذلك الشيخ وشهرته، فالبخاري أبعد خلق الله من التدليس.

الثالث: أنه أدخله في كتابه المسمى بـ«الصحيح» محتجاً به، فلولا صحته عنده لما فعل ذلك.

الرابع: أنه علَّقه بصيغة الجزم دون صيغة التمريض، فإنه إذا توقف في الحديث، أو لم يكن على شرطه يقول: «ويُرْوَى عن رسول الله ـ صلَّى الله تعالى عليه وآله وسلَّم ـ ويُذْكَرُ عنه»، ونحو ذلك، فإذا قال: «قال رسول الله ـ صلَّى الله تعالى عليه وآله وسلَّم ـ» فقد جزم وقطع بإضافته إليه.

الخامس: أنه لو ضربنا عن هذا كله صفحاً، فالحديث صحيح متصل عند غيره. قال أبو داود في كتاب اللباس: حدثنا عبدالوهاب بن نجدة حدثنا بشر بن بكر عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس قال: سمعت عبدالرحمٰن بن غنم الأشعري قال: «حدثنا أبو عامر أو أبو مالك»

---

(١) المصدر نفسه ٥٢/١٠.

(٢) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ٢٥٩/١ ـ ٢٦٠.

فذكره مختصراً[1]. ورواه أبو بكر الإسماعيلي في كتابه «الصحيح» مسنداً فقال: «أبو عامر، ولم يشك»[2].

هـ - إن حديث البخاري الذي أعله ابن حزم بالانقطاع، وجهالة أبي مالك الأشعري قد صححه من الأئمة الحفاظ على مر العصور[3].

منهم: البخاري، وابن حيان، والإسماعيلي، وابن الصلاح، والنووي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وابن حجر العسقلاني، والأمير الصنعاني، والسخاوي، وابن الوزير الصنعاني.

و - إن جهالة الصحابي، والشك فيه لا تضره، وذلك لأن الغرض من معرفة الراوي هو التعرف على كونه عدلاً أم لا، والصحابة كلهم عدول، لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ولقوله ﷺ: **«لا تسبوا أحداً من أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أُحُد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»**[4].

مما سبق يتبيَّن صحة حديث الإمام البخاري في تحريم آلات الطرب وأن ما أعلّه به ابن حزم غير وجيه وذلك لما ذكرناه آنفاً.

وعليه ومن خلال ما سبق يتبيَّن للباحث ضرورة التوسع في التعليق على الأحاديث داخل متن رسالته، إذا كان يترتب على ذلك تصحيح رواية أو ردها.

١٠ - عند الاستعانة بالأقراص المضغوطة كوسيلة مساعدة في التخريج فإننا

---

(١) أبو داود: السنن، حديث رقم: ٤٠٣٩، كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الخز ٤٦/٤.

(٢) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ٢٦٢/١.

(٣) الألباني: تحريم آلات الطرب، ص٨٩.

(٤) مسلم: الجامع الصحيح، حديث رقم: ٢٥٤٠، كتاب: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة ﭬ ١٩٦٧/٤ - ١٩٦٨.

ننبه هنا إلى أن أقلها أخطاء الذهبية الميسرة.

١١ ـ هناك مصنفات إذا عزوت الحديث إليها فتلك أمارة على ضعفه.

قال السيوطي في ديباجة كتابه: «الجامع الكبير»: «كل ما عزي لهؤلاء الأربعة ـ يعني: العقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء»، والخطيب البغدادي وابن عساكر ـ أو عزي للحكيم الترمذي في «نوادر الأصول»، أو للحاكم في «تاريخه»، أو للديلمي في مسند «الفردوس» فهو ضعيف، فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه». اهـ.

ونحوها كـ«حلية الأولياء» لأبي نعيم. وهذه المصادر لا يختص فيها الضعف باختلال شروط الرواة بل يوجد فيها ما يضعف لقادح آخر في السند أو المتن[1].

١٢ ـ هناك جملة من الكتب المساعدة على تخريج الحديث وهي كثيرة منها:

١ ـ جامع الأصول لابن الأثير (ت٦٠٦).

٢ ـ مختصر جامع الأصول المعروف بتيسير الوصول لابن الديبع (ت٩٤٤).

٣ ـ نصب الراية للزيلعي (ت٧٦٢).

٤ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (ت٨٥٢).

٥ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر.

٦ ـ الهداية في تخريج أحاديث البداية «بداية المجتهد» للغماري.

٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (ت٨٠٧).

٨ ـ كشف الخفاء للعجلوني (١١٦٢).

---

(١) نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨.

٩ ـ إرواء الغليل للشيخ ناصر الدين الألباني.

١٠ ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لفنسنك وجماعته[١].

ملاحظة:

إذا كانت المسألة تحتاج إلى وجه استدلال من حديث رجعنا إلى كتب الشروح وهذه جملة منها:

بعد تخريج الحديث أو الأثر لا بد من الرجوع لكتب الشروح قصد استنباط الحكم سواء تعلق بالقراءات أو الأصول أو الفقه... إلخ؛ ومنها:

١ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر.

٢ ـ إرشاد الساري، للقسطلاني.

٣ ـ عمدة القاري، للعيني.

٤ ـ شرح البخاري المسمى بأعلام السنن، للخطابي (ت٣٨٨).

٥ ـ المتواري على تراجم أبواب البخاري، لناصر الدين أحمد بن المنير المالكي (ت٦٨٣).

٦ ـ ترجمان التراجم، لأبي عبدالله محمد بن عمير بن رشيد الفهري السبتي (ت٧٢١).

٧ ـ فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة، لأبي عبدالله بن منصور بن حمامة المغربي السجلماسي.

٨ ـ فتح الباري بالسيل الفسيح المجاري، للفيروزآبادي (ت٨١٧).

٩ ـ تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر عمر القرشي المخزومي الإسكندراني الملقب ببدر الدين والمعروف بالدماميني (ت٨٢٨).

---

(١) قحطان عبدالرحمٰن الدوري البحث الفقهي، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر ع٥، ص١٧٥ ـ ١٧٦.

١٠ ـ التوشيح على الجامع الصحيح، للسيوطي (ت٩١١).

١١ ـ تحفة الباري في شرح صحيح البخاري، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦).

١٢ ـ فيض الباري على صحيح البخاري، لمحمد بن أنور الكشميري.

١٣ ـ الفيض الجاري لشرح صحيح البخاري، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢).

١٤ ـ شرح تراجم أبواب صحيح البخاري، للشاه ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦).

١٥ ـ شرح تراجم البخاري باللغة الأردية، للحاج محمود حسن الديويندي (ت١٣٣٩).

١٦ ـ الأبواب والتراجم، للبخاري لمحمد بن زكريا الكاندهلوي.

١٧ ـ المعلم بفوائد مسلم، لمحمد بن علي المازري (ت٥٦٣هـ) والملاحظ في هذا الشرح أنه لا يلتزم فيه الترتيب الموجود في صحيح مسلم، بل يشرح بعض الأحاديث، ثم يرجع إلى شرح أحاديث أخرى متقدمة عليها.

١٨ ـ إكمال المعلم في شرح مسلم، للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) وطريقته فيه أنه يذكر ما ذكره صاحب الأصل أولاً ثم يعقب عليه بكلامه وانصرف اعتناؤه إلى ناحيتين:

أ ـ تتميم شرح المعاني الحديثية سواء المسائل التي لم يتعرض لها المازري أو تعرض لها ولكن تحتاج إلى تتميم لأن المعلم عبارة عن دروس لم يقصد بها ملقيها أن تكون تأليفاً.

ب ـ العناية بالكلام عن الإسناد وهذا تتميم لكتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل».

وتوجد من الإكمال نسخ في أماكن متعددة من المكتبات التونسية ضمن المخطوطات النفيسة.

١٩ ـ تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الجياني.

٢٠ ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (ت٦٦٥هـ).

٢١ ـ منهاج المحدثين وسبيل تلبية المحققين أو المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي الشافعي (ت٦٧٦هـ).

٢٢ ـ إكمال الإكمال، للعلامة التونسي أبي عبدالله محمد بن خلفة الوشتاني الآبي (ت٨٢٧هـ أو ٨٢٨هـ) وقد جمع فيه شروح مسلم الأربعة: شرح المازري وعياض والقرطبي والنووي مع زيادات مكملة والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء، والتزم النقل بالمعنى دون اللفظ لكنه لم يستوعب كلام صاحب المعلم وبالأخص فيما يخص اللغة إذ يحذف الشواهد.

وقد طبع هذا الكتاب مع شرح السنوسي في سبعة أجزاء على نفقة السلطان عبدالحفيظ ملك المغرب الأقصى، سنة ١٣٢٧هـ.

٢٣ ـ مكمل الإكمال، لأبي عبدالله محمد بن محمد السنوسي الحسني (ت٨٩٥هـ) وهو مقدمة مضافة لما قام به الآبي، وقال السنوسي: «وكان من أحسن شروحه ـ أي: مسلم بن الحجاج ـ فيما علمت وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبي عبدالله الآبي ـ رحمه الله تعالى ورضي عنه ـ أردت أن أتعلق بأذيال القوم فاختصرت في هذا التقييد المبارك معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد وضممت إليه كثيراً مما أغفله مما هو كالضروري لا كالزائد، وأكملته أيضاً بشرح الخطبة...».

٢٤ ـ منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت٩٢٣هـ).

٢٥ ـ مختصر إكمال الإكمال، لأبي مهدي عيسى بن أحمد الهنديسي

وهذا التعليق اختصر فيه ملخصاً من شرح الآبي وفتاوى نقلها من المازونية والمعيار.

٢٦ ـ إكمال الإكمال، لأبي الروح الزواوي (ت٧٤٣هـ) وهو في اثني عشر جزءاً.

٢٧ ـ إكمال الإكمال، لأبي عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد البقّوري (ت٧٠٧).

٢٨ ـ شرح القيسي، وهو لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالملك القيسي، إذ شرح كتاب شيخه ابن جزي المسمى بالأنوار السنية واعتمد في شرحه على المعلم للمازري إذ أكثر شرحه مأخوذ منه.

٢٩ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للجلال السيوطي (ت٩١١هـ)[1].

٣٠ ـ المصفى بالفارسية، للشاه ولي الله الدهلوي، وقد جرد فيه الأحاديث والآثار، وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته.

٣١ ـ المسوى بالعربية، وهو مختصر للمصفى. للشاه ولي الله الدهلوي.

٣٢ ـ أوجز المسالك إلى موطإ الإمام مالك في ١٦ جزءاً، للكاندهلوي (ت١٣٢٣هـ).

٣٣ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر.

٣٤ ـ الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار لما تضمنه الموطإ من المعاني والآثار، لابن عبدالبر.

٣٥ ـ تجريد التمهيد، لابن عبدالبر.

---

(١) جل هذه الشروح استقيناها من مقدمة الشاذلي النيفر لتحقيقه لمعلم المازري ١/١٩٢ ـ ٢٠٧.

٣٦ ـ المنتقى في شرح الموطإ، للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي.

٣٧ ـ القبس شرح موطإ مالك بن أنس، للقاضي أبي بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ).

٣٨ ـ شرح الموطإ في أربعة أجزاء، لمحمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني (ت١١٢٢هـ)

٣٩ ـ كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطإ، لمحمد الطاهر ابن عاشور شيخ جامع الزيتونة.

٤٠ ـ تنوير الحوالك على موطإ مالك وهو شرح مختصر لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).

٤١ ـ مشارق الأنوار، وهو شرح لغريب الموطإ مع الصحيحين للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)

٤٢ ـ عارضة الأحوذي، لابن العربي (ت٥٤٦هـ).

٤٣ ـ المنقح الشذي في شرح الترمذي، لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري (ت٧٣٤هـ).

٤٤ ـ شرح الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ).

٤٥ ـ العرف الشذي على جامع الترمذي، لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥هـ).

٤٦ ـ قوت المغتذي على جامع الترمذي، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).

٤٧ ـ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، لأبي العلى محمد بن عبدالرحيم المباركفوري.

٤٨ ـ زهر الربى على المجتبى، للجلال السيوطي (ت٩١١هـ)، وهو عبارة عن تعليق لطيف، لم يتعرض فيه بشيء للأسانيد، وقد طبع عدة مرات مع السنن الصغرى.

٤٩ ـ حاشية السندي على النسائي، لأبي الحسن محمد بن عبدالله السندي (ت١١٣٦هـ) بالمدينة، وهي مطبوعة هي الأخرى مع المجتبى، وهي أبسط من تعليق السيوطي في بعض المواطن.

٥٠ ـ شرح أبي عبدالرحمٰن محمد بن جابي ومحمد عبداللطيف، وهو شرح طبع في دلهي بالهند سنة (١٨٩٨) وهو شرح جمعه صاحباه من السيوطي والسندي وغيره.

٥١ ـ روض الربى عن ترجمة المجتبى، لمولاي وحيد الزمان طبع في لاهور سنة (١٨٨٦) مع ترجمة هند وستانية.

٥٢ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق العظيم آبادي. وأصل الكتاب فتح الودود على سنن أبي داود للسندي، وقد شرحه شمس الحق العظيم آبادي في كتاب سماه: «غاية المقصود»، غير أنه رأى أن هذا الكتاب سيطول فضيق دائرته وسماه: «عون المعبود»، وشرحه شبير أحمد العثماني وسماه: «أنوار المحمود»، وشرحه السهارنفوري وسماه: «بذل المجهود».

٥٣ ـ المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، للشيخ محمود محمد خطاب السبكي، وقد وصل فيه المؤلف إلى باب التلبيد.

سادساً: كيفية الترجمة للرواة:

١ ـ عدم الترجمة للمشهورين والمعروفين كالخلفاء الأربعة، وكأئمة المذاهب الأربعة مثلاً، وذلك لأن شهرتهم ومعرفة الناس لهم تغني عن التعريف بهم من جهة وتحاشياً لإثقال هوامش البحث من جهة ثانية.

٢ ـ عدم الإطناب في الترجمة للعلم الوارد في البحث إذ لا تتجاوز الترجمة الثلاثة أسطر.

٣ ـ يفضل أن تشمل الترجمة الاسم الكامل للمترجم له ومذهبه الفقهي أو العقدي الذي اشتهر به وكنيته وبعض شيوخه، وبعض مصنفاته، واثنين أو ثلاثاً من تلاميذه البارزين وسنة وفاته.

٤ ـ عدم الترجمة للمتقدمين من مصنفات المتأخرين.

٥ ـ يفضل الترجمة لمن ينتمي لمذهب عقدي أو فقهي من الكتب المصنفة في الترجمة لأعلام ذلك المذهب.

٦ ـ التحري والتدقيق أثناء الترجمة للعلم الوارد في البحث وهذا حتى لا يخطئ الباحث فيترجم لعلم آخر غير الوارد في البحث ولا يجمع بينهما سوى مجرد التشابه في الاسم أو الكنية، كمن يترجم لأبي البركات الدردير بينما الوارد في البحث أبو البركات النسفي صاحب «مدارك التنزيل» أو أبو البركات مجد الدين ابن تيمية صاحب كتاب «المحرر في الفقه الحنبلي» أو يترجم لشيخ الإسلام ابن تيمية والمقصود بالترجمة جدّه مجد الدين وهكذا.

٧ ـ يجب الترجمة للصحابة من المصنفات الخاصة بسيرهم حتى يتميزوا عن غيرهم بشرف الصحبة.

٨ ـ طريقة الوقوف على العلم في المصادر:

أ ـ يجب على الباحث أن يكون حافظاً لأكبر قدر ممكن من تواريخ وفيات الرجال.

ب ـ يجب على الباحث أن يكون على دراية كافية بطبقات الرواة بحيث يمكنه التمييز بين طبقة الصحابة وطبقة التابعين وطبقة أتباع التابعين. . . وهكذا دواليك.

ج ـ أن يكون الباحث مطلعاً ولو نسبياً على المدن التي نزلها الرواة كأن نقول: فلاناً الكوفي، أو البصري، أو المصري، أو الخراساني.

د - المعرفة المسبقة بطريقة أصحاب المصنفات فيها وذلك لأنها:

أولاً: منها ما يصنف الأعلام بحسب حروف الهجاء:

مثل:

أ - تهذيب الكمال للمزي.

ب - تهذيب التهذيب لابن حجر.

ج - تقريب التهذيب لابن حجر.

د - ميزان الاعتدال للذهبي.

فمثلاً: إذا أردت أن تبحث عن ترجمة الإمام البخاري فإنك تبحث عنه في حرف الميم وذلك لأن اسمه: محمد بن إسماعيل.

- إذا أردت أن تترجم لأبي داود فإنك تبحث عنه في حرف السين وذلك لكون اسمه: سليمان بن الأشعث.

- إذا أردت أن تترجم للبيهقي فإنك تبحث عنه في حرف الألف لأن اسمه: أحمد بن الحسين. وهكذا.

ثانياً: منها ما يصنف الأعلام بحسب الطبقات:

مثل:

أ - طبقات ابن سعد.

ب - تذكرة الحفاظ للذهبي فإذا كان صحابياً فإنك تبحث عنه في طبقات الصحابة، فمثلاً ابن سعد يبدأ عند كلامه عن طبقات الكوفيين بمن نزل الكوفة من الصحابة ثم بمن نزلها من التابعين... وهكذا بحسب الطبقات.

ثالثاً: منها ما يصنف الأعلام بحسب تواريخ وفياتهم:

مثل:

أ ـ الكامل لابن الأثير.

ب ـ البداية والنهاية لابن كثير.

ج ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي.

د ـ العبر في خبر من غبر للذهبي.

فمثلاً لو أردت البحث عن ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج فإنك تبحث عنه في وفيات ٢٦١ .

ـ وإذا أردت أن تترجم لأبي حنيفة فإنك تبحث عنه في وفيات ١٥٠.

ـ فإذا أردت أن تترجم للإمام الشافعي فإنك تبحث عنه ضمن وفيات سنة ٢٠٤ . . . وهكذا.

رابعاً: منها ما يصنف الأعلام بحسب الأنساب والنسبة لبلدانهم:

مثل:

أ ـ الأنساب للسمعاني.

ب ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (وهو مختصر لكتاب الأنساب للسمعاني).

ـ فإذا أردت أن تبحث عن الترمذي فإنك تبحث عنه في ترمذ.

ـ وإذا أردت أن تترجم للحاكم النيسابوري فإنك تبحث عنه في نيسابور.

ـ وإذا أردت أن تترجم لأبي داود فإنك تبحث عنه في سجستان.

ـ وإذا أردت أن تترجم للبيهقي فإنك تبحث عنه في بيهق. . . وهكذا.

خامساً: منها ما يصنف بحسب المصنفات والمؤلفات:

مثل:

أ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة.

ب ـ ذيل كشف الظنون للبغدادي.

فمثلاً:

لو أردت أن تترجم للإمام أحمد بن حنبل فإنك تبحث عنه في المسند.

- ولو أردت الترجمة للإمام الشافعي فإنك تبحث عنه في الأم، أو الرسالة.

- وإذا أردت الترجمة للإمام ابن عبدالبر فإنك تبحث عنه في التمهيد أو الاستذكار أو الكافي... وهكذا.

سادساً: منها ما يصنف قصد الترجمة لأصحاب كتب السنة:

مثل:

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني.

وقد تميز بإيراده لتعاريف مدلولات مسميات كتب السنة إذ يبين تعريف: الجوامع، السنن، المصنفات... وهكذا.

سابعاً: منها ما صنف في الصحابة دون غيرهم:

مثل:

أ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر (ت٤٦٣).

ب - أسد الغابة في أسماء الصحابة لابن الأثير (ت٦٣٠).

ج - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (ت٨٥٢).

ثامناً: منها ما صنف فيمن له رواية من الصحابة:

مثل:

الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة ليحيى بن أبي بكر العامري اليمني (ت٨٩٣).

تاسعاً: منها ما صنف في تراجم فئة بعينها:

١ ـ مثل فئة المفسرين مثلاً:

أ ـ كطبقات المفسرين للداودي.

ب ـ معجم المفسرين لعادل نويهض.

٢ ـ ومثل فئة اللغويين والنحاة، فإننا نبحث عنهم في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي.

٣ ـ ومثل فئة القضاة، فإننا نبحث عنهم في أخبار القضاة لوكيع محمد بن خلف بن حبان (ت٣٠٦).

٤ ـ ومثل فئة الفقهاء، فإننا نبحث عنهم في طبقات الفقهاء للشيرازي مثلاً.

عاشراً: منها ما صنف في تراجم أعلام مذهب معين:

١ ـ فإذا كان العلم المترجم له حنفياً رجعنا في البحث عنه لكتب الحنفية المصنفة في ذلك مثل:

أ ـ تاج التراجم في طبقات الحنفية لزين الدين بن قاسم قطلوبغا.

ب ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي (٧٧٥).

٢ ـ وإذا كان العلم المترجم له مالكياً رجعنا في البحث عنه لكتب المالكية المصنفة في ذلك مثل:

أ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (ت٥٤٤).

ب ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون.

ج ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف.

٣ ـ وإذا كان المترجم له شافعياً رجعنا في البحث عنه لكتب الشافعية المصنفة لهذا الغرض مثل:

أ ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي.

ب ـ طبقات الشافعية للأسنوي.

٤ ـ أما إذا كان المترجم له حنبلياً رجعنا في البحث عنه لكتب الحنابلة المصنفة في ذلك مثل: طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى الفراء.

٥ ـ وإذا كان المترجم له إباضياً رجعنا في ترجمته إلى:

أ ـ معجم أعلام الإباضية (في ٤ أجزاء).

ب ـ السير للشماخي.

حادي عشر: منها ما صنف في الثقات من الأعلام:

مثل:

١ ـ معرفة الثقات للعجلي.

٢ ـ الثقات لابن حبان.

ثاني عشر: منها ما صنف في الحفاظ من الأعلام:

مثل:

١ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي.

٢ ـ طبقات الحفاظ للسيوطي.

ثالث عشر: منها ما صنف في الضعفاء والمجروحين:

مثل:

١ ـ الضعفاء للعقيلي.

٢ ـ الضعفاء للبخاري.

٣ ـ الضعفاء للنسائي.

٤ ـ الكامل لابن عدي.
٥ ـ المجروحين لابن حبان.

رابع عشر: منها ما صنف في أعلام من حل ببلد معين:

مثل:

١ ـ تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي.

٢ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي الأتابكي.

خامس عشر: منها ما صنف في أعلام فترة زمنية معينة:

مثل:

١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر.

٢ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني.

سادس عشر: منها ما صنف للاستدراك على ما فات مؤلفاً ما:

مثل:

فوات الوفيات للكتبي إذ أورد فيه ما فات كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان من التراجم.

سابع عشر: منها صنف لتراجم المؤلفين:

مثل:

١ ـ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبغدادي.

٢ ـ معجم المؤلفين ـ تراجم مصنفي الكتب العربية لرضا عمر كحالة.

ملاحظات:

١ ـ هذا كله إذا كان العلم المراد الترجمة له من المتقدمين.

٢ ـ إذا كان المترجم له من المحدثين فإننا نترجم له من المصنفات الحديثة:

أ ـ كالأعلام للزركلي.

ب ـ أحداث التاريخ الإسلامي عبر السنين للترمانيني.

ج ـ معجم المفسرين لعادل نويهض.

د ـ معجم أعلام الجزائر لعادل نويهض.

هـ ـ معجم المؤلفين لكحالة... وغيرها.

٣ ـ هذا كله إذا كان العلم المراد ترجمته ورد في ثنايا فقرات وصفحات البحث.

* أما إذا كان العلم الذي نرغب في الترجمة له من صميم الدراسة كأن يكون موضوع البحث مثلاً الإمام البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل. فإن طريقة الترجمة هنا تختلف عما ذكرناه سابقاً.

إذ نترجم له على النحو الآتي:

١ ـ التطرق للتعريف بعصره متعرضين فيه:

أ ـ للحالة السياسية.

ب ـ الحالة الثقافية.

ج ـ الحالة الاجتماعية.

د ـ الحالة الاقتصادية.

هـ ـ مدى انعكاس ذلك كله على المترجم له.

٢ ـ التطرق لسيرته الذاتية وتشمل: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ومذهبه العقدي، ومذهبه الفقهي، ووفاته.

٣ ـ التطرق لسيرته العلمية وتشمل:

أ ـ طلبه ورحلاته العلمية.

ب ـ أبرز شيوخه ومدى تأثيرهم في شخصيته العلمية.

ج ـ أبرز مصنفاته (مع ضرورة التنصيص على المطبوع منها وجهة الطبع، وكذا المخطوط مع بيان مكان وجوده في المكتبات العالمية وتعدد نسخه حتى يكون ذلك عوناً للباحثين على دراسته وتحقيقه ونفع الأمة بما ورد فيه من جواهر ومكنونات علمية).

٤ ـ التعريف بأبرز تلاميذه الذين أثّر فيهم من الناحية العلمية.

٥ ـ تأثيره العلمي في أهل زمانه.

ملاحظة: هذا مع ضرورة التنصيص منذ البدء في ترجمته على مواطن ومصادر ترجمته في كتب التراجم مهما كانت الترجمة واردة بإطناب وإسهاب أو بإيجاز واختصار، لأن هذا ينبئ عن مدى الجهد الذي بذله الباحث في التنقيب والتقصي عما كتب حول العلم محل البحث مهما كان موجزاً أو مقتضباً.

سابعاً: كيفية التعريف بالأماكن والبلدان:

لا شك أنه من مكملات البحث التعريف بما ورد فيه من بلدان وأماكن وذلك بالرجوع إلى:

١ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي.

٢ ـ الأنساب للسمعاني.

٣ ـ اللباب لابن الأثير.

ملاحظة هامة:

لا يكتفى في التعريف بالبلدان بالرجوع لهذه الكتب وحدها دون الرجوع إلى كتب جغرافيا البلدان وكتب الأطالس الحديثة لتحديد أسماء ومواطن تلك الأماكن والبلدان بلغة العصر.

فمثلاً لو عرفنا الجبل من معجم البلدان[1] لوجدناه يقول في تعريفه: «اسم للبلاد الواقعة ما بين أصبهان إلى زنجان وقزوين وهمدان والدينور وقرمسين والري، وما بين ذلك من البلاد الجليلة والكور العظيمة».

لا شك أن هذا الكلام لا يفك رموزه وطلاسمه معاصرونا لأنه كتب بغير لغة عصرنا، ولذا وجب إيراده وتفسيره بلغة العصر من كتب الجغرافيا والأطالس.

ثامناً: كيفية التعامل مع الأشعار الواردة في البحث:

١ ـ كتابتها كتابة صحيحة خالية من أي خلل عروضي.

٢ ـ عزوها للمصادر الأصلية فإذا كان البيت لامرئ القيس نصَّصنا على عزوه من ديوانه.

٣ ـ التنصيص على البحر الشعري للبيت المستشهد به في البحث.

٤ ـ إذا ورد مكسوراً في مظانه لا سيما إذا كان في إيراد تحقيقه فإنه لزام على الباحث أن يبين موطن الخلل فيه والكيفية المحتملة لإصلاحه وتصويبه حتى يتماشى مع تفعيلات البحر الشعري المنتسب إليه.

تاسعاً: كيفية التعامل مع الألفاظ الغريبة الواردة في البحث:

١ ـ يجب على الباحث لزاماً إخلاء بحثه من كل شيء غريب أو غامض بل يلزمه شرح كل غريب لأنه لا يكتب لنفسه وإنما يكتب ليستفيد غيره من بحثه فلا يحسن به أن يرهق قارنه بأشياء غامضة غير مفهومة.

٢ ـ إذا كانت اللفظة أو العبارة الغامضة واردة في نص حديث أو أثر فإن الباحث يعود في شرحها للمصنفات المختصة بذلك مثل:

---

(١) ٢/١١٥.

أ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

ب ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري.

ج ـ غريب الحديث للهروي.

ملاحظة:

قد يقول قائل: لماذا الرجوع لهذه المصادر وعدم الرجوع لغيرها من قواميس اللغة؟

والجواب عن ذلك يتمثل في كون هذين المصدرين يضعان الكلمة عند شرحها في سياقها الحديثي الذي وردت من أجله، لأن الكلمة المشروحة قد تكون من ألفاظ المشترك التي تدل على معان متعددة فإذا شرحناها من غير هذه المصادر قد نختار لها شرحاً غير مقصود في الحديث النبوي الشريف، أو الأثر الوارد عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ.

٣ ـ إذا كانت اللفظة الغامضة ليست كلمة أو شطراً من حديث أو أثر فإننا نقوم بشرحها وذلك بالرجوع لأمهات كتب اللغة مثل:

أ ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس.

ب ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي.

ج ـ الصحاح للجوهري.

د ـ المصباح المنير للفيومي.

هـ ـ مختار الصحاح للرازي.

و ـ أساس البلاغة للزمخشري.

ز ـ لسان العرب لابن منظور.

ح ـ المخصص لابن سيده.

عاشراً: كيفية التعامل مع المسائل الفقهية الواردة في البحث:

١ - إذا تعلقت بالبحث مسألة فقهية فلا بد من الرجوع في تأصيلها لكتب أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة.

٢ - لا يجوز عزو رأي فقهي حنفي لمصدر مالكي أو شافعي أو حنبلي والعكس.

٣ - لا بد من النقل للرأي المعتمد في المذهب لأن المسألة قد تكون فيها مجموعة من الآراء المرجوحة أو الآراء التي رجع عنها إمام المذهب كما هو الشأن بالنسبة للإمام الشافعي إذ غير مذهبه عند رحيله من بغداد، لمصر ولذا يجب على الباحث التحرز والتحري في ذلك.

٤ - محاولة تبسيط وتبيان ما أورده الفقهاء في كتبهم غامضاً.

وهذه جملة من مصادر كل مذهب(١):

أ - جملة من مصادر الفقه الحنفي: وهي كثيرة منها:

١ - المبسوط للسرخسي.

٢ - بدائع الصنائع للكاساني.

٣ - الهداية للمرغيناني.

٤ - شرح الهداية المسمى بفتح القدير للكمال بن الهمام.

٥ - شرح العناية على الهداية للبابرتي.

٦ - حاشية سعدي جلبي على العناية.

٧ - الكتاب للقدوري.

---

(١) للاستفادة أكثر راجع: د. قحطان عبدالرحمٰن الدوري، البحث الفقهي، مجلة جامعة الأمير عبدالقادر، العدد ٥، ص١٧٦ - ١٨١.

٨ ـ اللباب شرح الكتاب للميداني.

٩ ـ كنز الدقائق للنسفي.

١٠ ـ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي.

١١ ـ حاشية الشلبي على كنز الدقائق.

١٢ ـ البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم.

١٣ ـ الدر المختار للحصكفي.

١٤ ـ رد المحتار شرح الدر المختار لابن عابدين والشهير بحاشية ابن عابدين.

١٥ ـ ملتقى الأبحر لإبراهيم الحلبي.

١٦ ـ مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لابن الداماد.

ب ـ جملة من مصادر الفقه المالكي: وهي كثيرة منها:

١ ـ المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس.

٢ ـ المقدمات الممهدات لابن رشد الجد.

٣ ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد.

٤ ـ البيان والتحصيل لابن رشد.

٥ ـ القوانين الفقهية لابن جزي.

٦ ـ إرشاد السالك لابن عسكر.

٧ ـ فتح العلي المالك لعليش.

٨ ـ مختصر خليل بن إسحاق.

٩ ـ التاج والإكليل شرح مختصر خليل للمواق.

١٠ ـ مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب.

١١ ـ جواهر الإكليل شرح مختصر خليل لعبدالسميع الآبي.

١٢ ـ الشرح الكبير للدردير.

١٣ ـ الشرح الصغير على أقرب المسالك وكلاهما للدردير.

١٤ ـ شرح الزرقاني على مختصر خليل.

١٥ ـ حاشية الرهوني على الزرقاني.

١٦ ـ شرح الخرشي.

١٧ ـ منح الجليل على مختصر سيدي خليل لعليش.

١٨ ـ بلغة السالك على الشرح الصغير للصاوي.

١٩ ـ الرسالة لابن أبي زيد القيرواني.

٢٠ ـ الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للنفراوي.

٢١ ـ شرح زروق للرسالة.

٢٢ ـ شرح ابن ناجي للرسالة.

٢٣ ـ كفاية الطالب الرباني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأبي الحسن المنوفي.

٢٤ ـ الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني لعبدالسميع الآبي.

٢٥ ـ حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني.

٢٦ ـ تبصرة الحكام لابن فرحون.

٢٧ ـ تحفة الحكام لابن عاصم.

٢٨ ـ البهجة شرح تحفة الحكام للتسولي.

٢٩ ـ حلي المعاصم شرح تحفة ابن عاصم للتاودي.

٣٠ ـ وأحكام الأحكام شرح تحفة الحكام للكافي التونسي.

٣١ ـ الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام لميارة.

٣٢ ـ الجواهر لابن شاس.

٣٣ ـ الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبدالوهاب.

٣٤ ـ المعونة للقاضي عبدالوهاب.

٣٥ ـ التلقين للقاضي عبدالوهاب.

٣٦ ـ أسهل المدارك للكشناوي.

٣٧ ـ التمهيد لابن عبدالبر.

٣٨ ـ الاستذكار لابن عبدالبر.

٣٩ ـ الكافي لابن عبدالبر.

ج ـ جملة من مصادر الفقه الشافعي: وهي كثيرة منها:

١ ـ الأم للإمام الشافعي.

٢ ـ مختصر المزني.

٣ ـ المهذب للشيرازي.

٤ ـ الأحكام السلطانية للماوردي.

٥ ـ روضة الطالبين للنووي.

٦ ـ منهاج الطالبين للنووي.

٧ ـ المجموع للنووي.

٨ ـ مغني المحتاج شرح المنهاج للشربيني.

٩ ـ نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي وعليه حاشيتا الشّبراملّسي والرّشيدي.

١٠ ـ تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيثمي.

١١ ـ حاشية القليوبي على المنهاج.

١٢ ـ زاد المحتاج شرح المنهاج للكوهجي.

١٣ ـ إعانة الطالبين للدمياطي.

١٤ ـ شرح فتح المعين (للمليباري) لزكريا الأنصاري.

١٥ ـ أسنى المطالب لزكريا الأنصاري.

١٦ ـ تحفة الطلاب لزكريا الأنصاري.

١٧ ـ حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب.

١٨ ـ حاشية البجيرمي على شرح الخطيب الشربيني.

١٩ ـ فتح الوهاب لزكريا الأنصاري.

٢٠ ـ منهج الطلاب لزكريا الأنصاري.

٢١ ـ حاشية الجمل على فتح الوهاب.

د ـ جملة من مصادر الفقه الحنبلي: وهي كثيرة منها:

١ ـ المغني شرح مختصر الحرقي لموفق الدين بن قدامة.

٢ ـ الشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة وهو شرح لكتاب المقنع لعمه موفق الدين.

٣ ـ منتهى الإرادات لابن النجار.

٤ ـ شرح منتهى الإرادات للبهوتي.

٥ ـ المحرر لمجد الدين بن تيمية.

٦ ـ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي.

٧ ـ مجموع فتاوى ابن تيمية.

٨ ـ إعلام الموقعين لابن القيم.

٩ ـ زاد المعاد لابن القيم.

هـ ـ فقه الظاهرية: وأهم مصدر في ذلك هو كتاب: المحلى لابن حزم.

و ـ فقه الإباضية: وأهم وأغزر مصدر في ذلك هو كتاب: شرح النيل وشفاء العليل للقطب أطفيش وهو شرح عظيم في ١٧ مجلداً لكتاب النيل لعبدالعزيز الثميني.

ز ـ جملة من مصادر الشيعة الإمامية: وهي كثيرة منها:

١ ـ النهاية للطوسي.

٢ ـ الخلاف للطوسي.

٣ ـ تذكرة الفقهاء للحلي.

٤ ـ شرائع الإسلام للحلي.

٥ ـ جواهر الكلام للنجفي.

٦ ـ مفتاح الكرامة للعاملي.

٧ ـ الروضة البهية للعاملي.

ح ـ جملة من مصادر الشيعة الزيدية: وهي كثيرة منها:

١ ـ البحر الزخار لابن المرتضى.

٢ ـ الروض النضير للسياغي.

٣ ـ السيل الجرار للشوكاني.

حادي عشر: كيفية التعامل مع المسائل الأصولية الواردة في البحث:

لا بد من الرجوع فيها لأمهات كتب الأصول والتي منها[1]:

١ ـ الرسالة للإمام الشافعي.

---

(١) قحطان عبدالرحمٰن الدوري، البحث الفقهي، مجلة جامعة الأمير، عدد ٥، ص١٨٢.

٢ - المستصفى لأبي حامد الغزالي الشافعي.

٣ - البرهان للجويني.

٤ - المحصول في علم الأصول للرازي.

٥ - الإحكام للآمدي.

٦ - المنهاج للبيضاوي.

٧ - نهاية السول شرح منهاج البيضاوي للأسنوي.

٨ - التلخيص للجويني.

٩ - التحرير للكمال بن الهمام.

١٠ - تيسير التحرير شرح التحرير لمحمد أمين أمير بادشاه.

١١ - التقرير والتحبير للحلبي.

١٢ - جمع الجوامع لتاج الدين السبكي.

١٣ - شرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي.

١٤ - حاشيتا البناني والعطار على شرح الجلال.

١٥ - كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري.

١٦ - شرح أصول البزدوي.

١٧ - فواتح الرحموت للأنصاري.

١٨ - شرح مسلم الثبوت لابن عبدالشكور.

١٩ - روضة الناظر لموفق الدين بن قدامة.

٢٠ - إرشاد الفحول للشوكاني.

٢١ - تنقيح الفصول وشرحه للقرافي.

٢٢ - الإحكام لابن حزم.

٢٣ ـ الموافقات للشاطبي.

ثاني عشر: كيفية التعامل مع المسائل الحديثية الواردة في البحث:

لا بد من الرجوع في تأصيلها للمصادر الخاصة بذلك والتي منها:

١ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري.

٢ ـ المقدمة لابن الصلاح.

٣ ـ علوم الحديث لابن الصلاح.

٤ ـ منهج ذوي النظر للترمسي.

٥ ـ مختصر علوم الحديث لابن كثير.

٦ ـ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.

٧ ـ فتح المغيث للسخاوي.

٨ ـ فتح الباقي على ألفية العراقي للأنصاري.

٩ ـ توضيح الأفكار للصنعاني.

١٠ ـ التبصرة والتذكرة للعراقي.

١١ ـ التقريب للنووي.

١٢ ـ التقييد والإيضاح للعراقي.

ثالث عشر: كيفية التهميش:

هناك طرائق متعددة للتهميش أهمها:

١ ـ هناك من يفضل ذكر جميع المعلومات المتعلقة بمصدر المعلومة عند أول استخدام له، وذلك بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب وطبعته وتاريخها واسم المحقق إذا كان المصدر محققاً ودار النشر والجزء والصفحة.

٢ - وهناك من يرى عدم إثقال الهوامش إذ يكتفى باسم المؤلف والكتاب والجزء والصفحة، وتأجيل بسط بقية المعلومات المتعلقة بالمصدر لقائمة المصادر والمراجع التي تكون ضمن الفهارس الفنية للبحث.

٣ - وجوب اتباع طريقة موحدة في التهميش، فإذا قدمت اسم المؤلف عن اسم الكتاب يكون ذلك في البحث كله وإذا بدأت باسم الكتاب ثم المؤلف أيضاً يكون ذلك في البحث كله من أوله إلى آخره.

٤ - إذا كان مصدر المعلومة مقابلة شخصية يجب التنصيص على المكان والتاريخ اللذين أجريت ووقعت فيهما. مع تحديد اسم الشخصية مصدر المعلومة بدقة.

يستحسن أن يكون التهميش آلياً وأرقامه متسلسلة في كل مبحث حتى يسهل التصرف فيه بالزيادة والحذف.

رابع عشر: تجنب النقل بالواسطة:

١ - لا يجوز أن ينقل الباحث بالواسطة بل عليه أن يعود للمصدر الذي نقل منه صاحب الكتاب الذي عزا إليه.

فمثلاً: لا يجوز أن ننقل معلومة في الهامش بهذا الشكل: فتح الباري نقلاً عن أحكام الخطبة والزواج للأستاذ الدكتور نصر سلمان والدكتورة سعاد سطحي بل يجب على الباحث لزاماً أن يرجع لفتح الباري رأساً وينقل منه ملغياً الواسطة.

٢ - إن النقل بالواسطة يوقع الباحث في جملة من المحاذير أهمها:

أ - قد يخطئ الواسطة في فهم أو نقل الكلام الموجود في المصدر الذي أخذ منه فيقع الباحث في الخطإ نفسه الذي وقع فيه الواسطة.

ب - اتصافه بالتواني وعدم تذوق معاناة البحث العلمي الذي يقتضي منه البحث والتنقيب عن الكتاب الأصلي مصدر المعلومة.

ج - قد يقع تقديم وتأخير أثناء كتابة البحث فينسب كلام لغير صاحبه

فيقع الباحث الناقل بالواسطة في الخطإ نفسه الذي وقع فيه الناقل الأول.

د ـ قد يعتقد الباحث الناقل بالواسطة أن المنقول وارد بالمعنى ثم يتبين أنه نقل حرفي فيقع في الخطإ نفسه الذي وقع فيه الواسطة.

٣ ـ يلجأ للنقل بالواسطة في حالات نادرة كأن يكون المصدر الأصلي قد طبع طبعة قديمة لم يتمكن الباحث من العثور عليها بعد بذل الجهد الكبير في البحث والتنقيب عنها.

٤ ـ يلجأ للنقل بالواسطة إذا كانت المعلومة خادمة للبحث بطريق مباشر ولا يمكن الاستغناء عنها ولم يتمكن الباحث من العثور على المصدر الأصلي.

خامس عشر: ضبط الأسماء الواردة في البحث بالشكل:

١ ـ يجب على الباحث أن يقوم بعملية ضبط الأسماء الواردة في بحثه والتي تحتمل أكثر من وجه أثناء قراءتها مثل: أبو إسحاق السبيعي هل هي بفتح السين أو بضمها أو بكسرها، وهل السين مشددة أو مسهلة ومثل: شعبة بن الحجاج أو بسطام هل هي بضم الباء أو بفتحها أو بكسرها.

ومثل: عمر بن سعد الحفري هل هي الحُفري أو الحَفري أو الحِفري.

وإننا لنجد علماء المسلمين يطبقون ذلك في مصنفاتهم؛ فمثلاً: نجد ابن حجر عندما يترجم لراوٍ ما قد يكون هناك أكثر من احتمال في قراءة اسمه يقوم بضبط ذلك فيقول: «أبو الربيع الخُتّلي بضم المعجمة وتشديد المثناة»[١].

وقال في ترجمة أخرى: «المفضل بن فَضالة بن عبيد بن ثُمامة القِتْباني بكسر القاف وبسكون المثناة بعدها موحدة. . .»[٢].

---

(١) تقريب التهذيب، ١/٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٢) تقريب التهذيب ٢/٢٧١.

٢ ـ بعض المصادر المساعدة على ضبط الأسماء: رافع الارتياب في بيان المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب لابن ماكولا، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر، والمشتبه للذهبي ومختصره لابن ناصر الدين، وتقريب التهذيب لابن حجر، والمغني في ضبط الأسماء والألقاب لمحمد بن طاهر الفتني الهندي.

سادس عشر: علامات الترقيم(١):

لا شك أن لعلامات الترقيم دورها الفعال في فهم مقصود الباحث، وعدم إيقاع القارئ لموضوعه في اللبس، حيث لا تكتمل صياغة المادة العلمية إلا بتوفرها وهذه أهمها:

١ ـ النقطة (.) ويكون محلها نهاية الجملة التامة المعنى مثل: في التأني السلامة.

٢ ـ النقطتان العموديتان (:) ومحلهما الحالات الآتية:

أ ـ بين القول والمقول مثل: قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً؟ قالت: وإن.

ومثل: قال الأب لأولاده: حافظوا على أداء الصلوات.

ب ـ بين الشيء وبين أقسامه مثل: جامعة الأمير عبدالقادر تتكون من: الإدارة المركزية، ونيابتي إدارة الجامعة والكليتين، والأقسام، والمكتبة.

ج ـ عند التمثيل: مثل: صفات الأمير عبدالقادر الفاضلة كثيرة مثل: الشجاعة، والبطولة، والكرم، والفروسية، وحب الوطن.

٣ ـ الفاصلة (،) ومحلها المواضع الآتية:

---

(١) أحمد شلبي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة ص١٧٣ ـ ١٧٥، وقارن بغازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص٢٠٥ ـ ٢٠٨. وإعداد البحث العلمي، ص٧٩ ـ ٨٢، ومحمد شفيق، البحث العلمي ـ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، ص٢٥٧ ـ ٢٥٩.

أ ـ بعد لفظ المنادى مثل: يا آكل الربا، اتق الله.

ب ـ بعد العطف والمعطوف عليه مثل: لا يستوي العمل الطيب، والعمل الخبيث.

ج ـ بين جملتي الشرط وجوابه مثل: إن تفعل الخير، تجز به ومثل: إن تدرس، تنجح.

د ـ بين القسم وجوابه مثل: والله، لأعاونّ الضعفاء.

٤ ـ الفاصلة المنقوطة (؛) ومحلها بين جملتين تكون الثانية منهما سبباً للأولى مثل: لم ينجح في الامتحان؛ لأنه لم يراجع جيداً.

٥ ـ علامة الاستفهام: ومحلها نهاية جملة الاستفهام مثل: هل نجح فلان؟ من درّسكم اليوم؟

٦ ـ علامة التعجب (!) ومحلها:

أ ـ نهاية التعجب مثل: ما أجمل الجو هنا!

ب ـ نهاية الحزن مثل: ما اشد ألمي وحزني على وفاة الحاج لخضر!

ج ـ نهاية الفرح مثل: ما أكثر فرحي باستقلال الجزائر!

٧ ـ المطة (ـ) ومحلها:

أ ـ بدل التكرار للأسماء التي تتكرر في الحوار أو في القصص مثل: قال قتيبة لمروة متى جئت؟

ـ جئت البارحة.

وماذا أحضرت معك؟

ـ أحضرت ما طلبته مني.

ب ـ بين العدد والمعدود إذا كان في أول السطر مثل:

أولاً ـ ثانياً ـ ثالثاً ـ.

ومثل: ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ.

٨ ـ المطتان (ـ ـ) ومحلهما قبل وبعد الجملة الاعتراضية مثل: قال الإمام لليتيم ـ بعدما وعظه وصبره ـ اعتمد على الله ثم على نفسك في تحصيل رزقك.

٩ ـ الأقواس: وهي أنواع:

أ ـ الشولتان «» ومحلهما الجملة المنقولة حرفياً.

ب ـ القوسان الصغيران () ومحلهما عبارات التفسير مثل: ناقش خالد بحثه (أي: بحث الدكتوراه)، والدعاء مثل: (ﷺ)، (رضي الله عنه)، (جزاك الله خيراً).

ج ـ القوسان الكبيران ([]): ومحلهما كل زيادة أو إضافة يدخلها الباحث في نص منقول.

علامة الحذف (...) وهي عبارة عن ثلاث نقاط ومحلها المحذوف من المنقول:

... ثم تورد بقية الكلام المنقول.

سابع عشر: كيفية التعامل مع الاقتباسات في البحوث العلمية:

وسنتطرق لذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: تعريف الاقتباس: «هو الاستشهاد بآراء الآخرين أو هو أي شكل من أشكال الاستعانة بآراء الآخرين»[(١)].

ثانياً: أقسام الاقتباس[(٢)]:

١ ـ **الاقتباس الحرفي أو المباشر**: وهو أن ينقل الباحث المادة المقتبسة

(١) مهدي زويلف وتحسين الطراونة: منهجية البحث العلمي، ص١٤١.

(٢) راجع في ذلك: مهدي زويلف وتحسين الطراونة: منهجية البحث العلمي، ص١٤١، ومروان عبدالمجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ص١٠٦.

حرفياً وهنا يجب عليه:

أ ـ وضع المادة المقتبسة بين حاضنتين.

ب ـ عدم التصرف في المنقول بالتبديل والتغيير، اللّهم إلا في حالات نادرة كإصلاح خطإٍ لغوي طرأ في النص المنقول.

ج ـ إذا تم حذف كلمة أو فقرة من الشيء المقتبس وجب التنبيه لذلك بوضع ثلاث نقاط أفقية مثل: «. . . ثم يبدأ في كتابة المادة المنقولة».

٢ ـ **الاقتباس غير المباشر**: ويسمى بالاقتباس التلخيصي ويكون في حالة إعادة الباحث للمادة المقتبسة بلغته وأسلوبه، ويشترط في ذلك التعمق والتدقيق في فهم المقصود من الفقرة المنقولة وهذا تجنباً للوقوع في إحداث تغييرات في المعاني والمضامين.

ثالثاً: شروط الاقتباس: وهي عديدة منها(١):

١ ـ أن تكون الاقتباسات قصيرة ما أمكن بحيث لا تتجاوز الصفحة الواحدة.

٢ ـ دمج الاقتباسات بأقصى درجة ممكنة في البحث وذلك بهدف تحقق التسلسل والترابط بين فقرات وجمل البحث حتى يبرز البحث وكأنه سلسلة محكمة الترابط بين أجزائها وحلقاتها.

٣ ـ بيان مصدر الاقتباس وذلك بالعزو إليه في هوامش البحث لأن ذلك مما تقتضيه الأمانة العلمية.

٤ ـ الحرص على وضع علامات الترقيم في النص المقتبس وذلك بوضعه بين شولتين إن كان مقتبساً حرفياً، أو بوضع ثلاث نقاط أفقية متتالية (. . .) وهذا عند حذف جملة منه، وإذا استدعى الاقتباس إضافة

---

(١) أحمد شلبي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة ص٨٩ ـ ٩٢، ومحمد زيان عمر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص٣٩٦ ـ ٣٩٨، وغازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ١٩٤ ـ ١٩٥، وإعداد البحث العلمي، ص٦٥ ـ ٦٦.

جملة توضيحية وتفسيرية يجب تمييزها عن الشيء المقتبس وذلك بوضعها بين قوسين كبيرين بهذا الشكل [].

٥ ـ الأمانة والدقة في النقل: وهذا يقتضي شدة التحري في الاقتباس وعدم النقل بالواسطة والرجوع إلى المصدر الأصلي للمعلومة المقتبسة.

٦ ـ أن يكون الاقتباس الذي اختاره الباحث يخدم موضوعه محل البحث، لا أن يكون الاقتباس لمجرد ملامسته للموضوع ولو بنسب ضئيلة تزيد الموضوع حشواً وتعقيداً لا وضوحاً وثراءً.

٧ ـ احترام القواعد القانونية المتعامل بها علمياً في مسألة الاقتباس وذلك مثل:

أ ـ وضع الاقتباس بين شولتين إذا كان في حدود الستة أسطر.

ب ـ كتابته بخط مميز إذا كان في حدود الصفحة.

ج ـ عدم جواز الاقتباس الحرفي إذا تجاوز النقل الصفحة وإنما يلجأ للحالة الثانية وهي طريقة الاقتباس التلخيصي، أي: غير المباشر.

٨ ـ دقة الباحث في انتقاء واختيار المصادر التي يرغب في الاقتباس منها بأن تكون مصادره أصلية في الموضوع وليست مصادر فرعية وأن يكون مؤلفوها من الموثوق بقدرتهم ومكانتهم العلمية(١).

٩ ـ عدم اختفاء شخصية الباحث بين ثنايا كثرة الاقتباسات.

١٠ ـ ألا تكون الرسالة عبارة عن سلسلة من الاقتباسات المتتالية.

إذا كان الاقتباس لرأي مؤلف ما قصد مناقشته في ذلك وجب على

---

(١) أحمد شلبي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة ـ دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه ـ ط٦، سنة ١٩٦٨م، مكتبة النهضة المصرية، لأصحابها حسن محمد وأولاده، القاهرة ـ مصر.

الباحث التأكد من أن المؤلف لم يعدل عن هذا الرأي فيما نشره بعد ذلك من أبحاث، أو في الطبعات الحديثة للكتاب.

ثامن عشر: مشمولات عناصر المقدمة:

لا شك أن المقدمة آخر ما يكتب وأول ما يقرأ ولذا يجب أن تعطي الصورة الحقيقة للبحث، وحتى تكون كذلك يجب أن تشمل العناصر الآتية:

١ ـ شرح مفاهيم البحث الأساسية.

٢ ـ إشكالية البحث: حيث يوضح فيها مجمل التساؤلات التي يجيب عنها البحث.

٣ ـ أسباب اختيار البحث.

٤ ـ أهداف البحث.

٥ ـ الدراسات السابقة وما الجديد الذي يضيفه البحث وإذا لم يكن هناك جديد فما الداعي للبحث لأنه في هذه الحالة يكون عملاً مكرراً لا طائل منه.

٦ ـ المنهج المتبع في الدراسة.

٧ ـ مصادر ومراجع البحث مع بيان كيفية الاستفادة منها.

٨ ـ صعوبات البحث.

٩ ـ خطة البحث الإجمالية ويؤجل التفصيل فيها لفهرس الموضوعات.

١٠ ـ شكر وتقدير.

ملاحظتان هامتان:

١ ـ يفضل عدم ترقيم المقدمة وإنما يوضع بدل الترقيم أحرفاً أبجدية وذلك لكونها آخر ما يكتب حتى يكون الباحث على راحته في ترقيم متن رسالته.

٢ ـ كما يفضل أن تكون المقدمة خالية من التهميش وإذا ورد فيها تهميش فيجب عدم الإكثار منه.

تاسع عشر: مشمولات عناصر الخاتمة:

تشتمل الخاتمة على ثلاثة عناصر رئيسة هي:

١ ـ تلخيص موجز لمحتويات البحث وحدوده فيما لا يزيد عن الصفحة.

٢ ـ أهم وأبرز النتائج المتوصل إليها في البحث على أن لا تكون هذه النتائج مجرد تكرار لما ورد في ثنايا البحث.

٣ ـ أهم التوصيات والتي قد تفتح آفاقاً لجزئيات أخرى قابلة للبحث من قِبل باحثين جدد.

عشرين: كيفية إعداد الفهارس الفنية:

وتشمل:

أولاً: فهرس الآيات: ويكون مرتباً بأحد هذه الطرق:

١ ـ ترتيب الآيات بحسب ورودها في البحث ترتيباً تصاعدياً.

٢ ـ ترتيب الآيات بحسب ترتيب سور القرآن فتكون آيات سورة البقرة مقدمة في الترتيب على آيات سورة الإسراء مثلاً.

٣ ـ ترتيب الآيات ترتيباً ألفبائياً.

٤ ـ ترتيب الآيات بالنسبة للسورة الواحدة يكون تصاعدياً وذلك عند تعدد آيات السورة الواحدة في البحث فترتب الآية ٥ من سورة البقرة قبل الآية ١١٥ من السورة نفسها.

٥ ـ عند ترتيب الآيات بحسب السور يفضل وضع رقم السورة بين حاضنتين بحسب ترتيبها في المصحف فمثلاً سورة البقرة (٢)، سورة الناس (١١٤)، سورة آل عمران (٣). وهكذا.

٦ - يفضل وضع فهرس الآيات على النحو الآتي:

فهرس الآيات

الآية	الرقم	الصحيفة
سورة البقرة (٢)		
﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٢٩	٢١٤

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار: ويكون إما:

١ - مرتباً على حروف المعجم.

٢ - أو مرتباً بحسب ورود الحديث أو الأثر في البحث.

٣ - يفضل فصل فهرس الأحاديث عن فهرس الآثار حتى لا يختلط المرفوع بالموقوف.

٤ - يستحسن ذكر راوي الحديث أو الأثر في الفهرس على النحو الآتي:

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	راويه	الصفحة
«إنما الأعمال بالنيات...»	عمر بن الخطاب	٢٥

ثالثاً: فهرس المصطلحات الحديثية أو الفقهية أو الأصولية الواردة في البحث.

رابعاً: فهرس الأعلام:

١ - الأفضل الفهرسة لجميع الأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث سواء أكانوا في المتن أم في الهوامش.

٢ - هناك من يرى الاقتصار على الفهرسة للأعلام المترجم لهم، وذلك لأن غير المترجم لهم إما أن يكونوا من المشهورين، أو من الذين ليست لهم آراء خادمة لفكرة البحث وإنما وردوا فيه عرضاً.

خامساً: فهرس الأماكن.

سادساً: فهرس الأشعار.

سابعاً: قائمة المصادر والمراجع:

ويراعى فيها الآتي:

١ - إما ترتيبها بحسب الحروف الهجائية.

٢ - وإما ترتيبها بحسب الفنون: كتب التفسير وعلوم القرآن، كتب الحديث وشروحه، كتب الفقه، كتب الأصول، كتب التراجم، كتب اللغة، كتب القانون، والمجلات، والدوريات، والملاحق. وهكذا.

٣ - يجب الالتزام بالطريقة المتبعة في متن البحث عند ترتيب المصادر والمراجع، فإذا كانت طريقة التهميش في متن البحث اعتمدت البدء باسم المؤلف وجب كذلك البدء باسم المؤلف عند ترتيب قائمة المصادر والمراجع.

ثامناً: فهرس الموضوعات أو المحتويات:

ويفضل أن يكون مفصلاً معطياً صورة حقيقة عن محتوى ومواضيع البحث.

حادي وعشرين: طباعة البحث:

١ - إن الطريقة المثلى لطباعة بحث الماجستير أو الدكتوراه تولي الباحث نفسه كتابة بحثه.

٢ ـ احترام المقاييس المتعارف عليها عالمياً في كتابة هذه البحوث بحيث تكتب بالخط ١٨ أو ١٦ بالنسبة للمتن وبخط ١٤ أو ١٣ بالنسبة للهوامش مع وجود حوالى ٢٥ سطراً في الصفحة.

٣ ـ مراجعة الرسالة بعد طبعها عدة مرات حتى تخرج سليمة من جُلّ الأخطاء المطبعية، إذ غالباً ما تكون هذه الأخطاء سبباً في حجب التقدير الأعلى عن الباحث.

٤ ـ تمييز الآيات القرآنية عن بقية المتن ووضعها بين وردتين.

٥ ـ تمييز الأحاديث النبوية ووضعها بين شولتين.

٦ ـ مراجعة الرسالة من الناحية اللغوية.

٧ ـ احترام علامات التنصيص كبيان من أين يبدأ القوس وأين ينتهي؟ وتمييز المنقول حرفياً عن المنقول بالمعنى وهكذا. وأين توضع الفاصلة؟ ومتى توضع النقطتان؟ ومتى توضع الفاصلة المنقوطة؟ وهكذا.

٨ ـ تجليد البحث بعد طباعته مع وجوب تجنب الاكتفاء في إلصاقه بالنوابض التي لا تقاوم تداول أيدي القراء عليه، فيتمزق البحث بمجرد أول تداول له في المكتبة.

٩ ـ بروز العناوين والتمييز بينها وبين بقية المتن.

ثاني وعشرين: كيفية تصميم غلاف البحث:

١ ـ نموذج جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة.

٢ ـ نموذج كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية بجامعة العقيد الحاج لخضر. باتنة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبدالقادر
- قسنطينة -

كلية أصول الدين والشريعة
والحضارة الإسلامية
قسم: الفقه وأصوله

الرقم الترتيبي:
رقم التسجيل: ....

الأمن الفردي في النظرية الإسلامية للتجريم والعقاب

دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الجزائري

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في الفقه وأصوله

إعداد الطالبة:
مليكة خشمون

إشراف الأستاذة الدكتورة:
سعاد سطحي

- لجنة المناقشة -

الاسم واللقب	الصفة	الرّتبة العلمية	الجامعة الأصلية
أ. د. بلقاسم شتوان	رئيساً	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبدالقادر
أ. د. سعاد سطحي	مشرفاً ومقرراً	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبدالقادر
أ. د. مسعود فلوسي	عضواً	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة
أ. د. علي قريشي	عضواً	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة
أ. د. نذير حمادو	عضواً	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبدالقادر

السنة الجامعية: ١٤٣٠هـ / ١٤٣١هـ / ٢٠٠٩م / ٢٠١٠م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة. مصالح دعم البيداغوجيا والبحث
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم أصول الدين

سنن الله في إحياء الأمم في ضوء الكتاب والسنة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في العلوم الإسلامية
تخصص: كتاب وسنة

إعداد الباحث:
حسين شرفة
إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد رحماني

أعضاء لجنة المناقشة
الاسم واللقب الرتبة العلمية مقر العمل الصفة

أ. د سعيد فكرة. أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية. جامعة باتنة. رئيساً.

أ. د أحمد رحماني. أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية. جامعة باتنة. مقرراً.

أ. د سامي الكناني. أستاذ التعليم العالي. جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة. عضواً.

أ. د إسماعيل يحيى رضوان. أستاذ التعليم العالي. كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية. جامعة باتنة. عضواً.

أ. د محمد زرمان. أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة باتنة. عضواً.

أ. د نصر سلمان. أستاذ التعليم العالي. جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة. عضواً.

السنة الجامعية: ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ/٢٠٠٣م - ٢٠٠٤م

ثالث وعشرين: كيفية تحقيق المخطوطة:

وسنتناول ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: إن تحقيق المخطوطة يستلزم وجود قسمين رئيسين في البحث وهما:

١ - القسم الدراسي ويشمل التعريف بصاحب المخطوطة والمخطوطة محل الدراسة.

٢ - القسم الثاني وهو قسم التحقيق: ويشمل إخراج نص المخطوطة في صورتها التي أرادها مؤلفها لها أن تخرج فيها.

ثانياً: ما المقصود بالمخطوطة؟:

وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إن المخطوطة: «هي كل كتاب قديم كتبه مؤلفه بخط يده أو بخط أيدي تلاميذه أو من بعدهم وكان ذلك قبل الانتشار الفعلي لأدوات الطباعة الحديثة»[١].

ثالثاً: الشروط الواجب توافرها في المخطوطة محل التحقيق[٢]:

١ - وجود نسخ متعددة للمخطوط وذلك قصد المقابلة بينها من أجل تصويب الخطإ أو إضافة السقط أما إذا لم تكن هناك نسخ متعددة وإنما كان الموجود نسخة واحدة وقام أحد الباحثين بالاشتغال بها فإن عمله هذا يعد نشراً للمخطوطة فقط ولا يعد تحقيقاً.

٢ - ألا يسبق وأن تم تحقيق هذه المخطوطة من قبل باحث آخر تحقيقاً علمياً، لأنه إذا حققت مجرد تحقيق تجاري لا ينضبط بقواعد التحقيق المتعارف عليها في البحوث الأكاديمية جاز تحقيقها من

(١) غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص٢٢٧، وإعداد البحث العلمي، ص١٠٣.

(٢) عبدالرحمٰن عميرة: أضواء على البحث والمصادر، ص٣١، وقارن بغازي عناية: إعداد البحث العلمي، ص١٠٦، ومناهج البحث في الإسلام، ص٢٣١.

جديد، أو إذا تم تحقيقها وبرزت في هذا التحقيق أخطاء كثيرة قد تخرج كثيراً من فقرات النص الأصلي للمخطوطة عما يقصده المؤلف أو تؤدي كثرة هذه الأخطاء إلى خروجها مشوّهة مما يستدعي إعادة تحقيقها من جديد.

٣ ـ أن تكون المخطوطة ذات قيمة علمية معتبرة تؤهلها للتحقيق.

٤ ـ أن يكون عدد صفحاتها متلائماً ومناسباً للدرجة العلمية المقدمة فيها كبحث إذ ليس من المناسب أن يتناول باحث في مرحلة الدكتوراه مخطوطة لا تتجاوز مادتها العلمية العشر صفحات.

رابعاً: طريقة تحقيق المخطوطة:

وتكون على النحو الآتي:

ـ اختيار المخطوطة محل التحقيق وهذا يتطلب الآتي:

أ ـ أن تكون مادتها العلمية في صميم تخصص الباحث.

ب ـ أن يقوم الباحث بقراءتها القراءة الأولية التي من خلالها يكون تصوراً أولياً لقيمتها العلمية في ذهنه من جهة ولإمكانية فك رموزها وصعوبة قراءتها من جهة أخرى.

ج ـ جمع النسخ وذلك عن طريق شرائها أو استعارتها أو إهدائها له أو الحصول على المكيروفيلم الخاص بها أو نسخها بخط يده أو بجهاز الكمبيوتر.

د ـ ترتيب النسخ وذلك بمراعاة تقديم النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخط يده تليها النسخ الفرعية وتأتي في مقدمتها النسخة التي كتبها أحد تلامذة المؤلف وقرأها عليه وأجازها ثم تليها النسخة التي كتبت عن النسخة الأصلية وأجازها المؤلف ثم النسخ الفرعية الأخرى التي كتبت بعد وفاة المؤلف الأصلي ومعيار ترتيبها يخضع للأقدمية فترتب الأقدم ثم تليها

القديمة ثم الأحدث وهكذا[1].

هـ ـ التأكد من صحة نسبة المخطوطة لمؤلفها وذلك بالتأكد من ذكرها منسوبة لمؤلفها وهذا إما بذكر أصحاب كتب التراجم لها معزوة لصاحبها أو ذكر أصحاب الفن الذي صنفت فيه المخطوطة لها في مصنفاتهم وما الذي استفادوه منها.

و ـ القيام بوصف النسخ محل التحقيق وذلك ببيان:

١ ـ ما كتب على صحفتها الأولى وهل هناك تغاير بين النسخ في ضبط عنوان المخطوطة أم لا؟

٢ ـ التأكد من النسخة الموصوفة هل هي كاملة أم أن فيها نقصاً؟ وما مقدار هذا النقص؟ وهل هذا النقص مستدرك في النسخ الأخرى أم لا؟ وهل فيها كلمات مطموسة لا يستطاع قراءتها؟ وهل هذا الطمس في النسخة الأصلية فقط أم في بقية النسخ؟

٣ ـ ذكر عدد أوراقها.

٤ ـ ذكر عدد الأسطر في كل صفحة وعدد الكلمات في كل سطر.

٥ ـ وصف الخط الذي كتبت به المخطوطة هل كتبت بخط كوفي، أو نسخي، أو مغربي...؟ إلخ.

٦ ـ هل النسخ على بعضها تصحيحات أم لا؟ مما يدل على أنها قرئت وقوبلت بغيرها وصححت أخطاؤها.

٧ ـ ذكر أسماء من طالع بعض نسخ المخطوطة.

٨ ـ ذكر أسماء من ملك هذه المخطوطة.

٩ ـ ذكر تاريخ نسخها.

---

(١) غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص٢٣٤ ـ ٢٣٦، وإعداد البحث العلمي، ص١٠٩ ـ ١١١.

١٠ - ذكر اسم ناسخها إذا كانت نسخة فرعية.

١١ - إيراد نموذج لكل نسخة من المخطوطة يضم الصفحة الأولى والأخيرة من كل نسخة.

١٢ - بيان حالة المخطوطة من حيث الورق والحبر الذي كتبت به.

١٣ - ذكر رقم النسخة في المكتبة التي وجد الباحث فيها النسخة كرقمها في المكتبة الوطنية أو المكتبة الظاهرية أو مكتبة الأزهر أو المكتبة العامة التونسية.

ز - كتابة نص المخطوطة كتابة صحيحة خالية من الأخطاء المطبعية والنحوية، والإملائية وغيرها من الأخطاء.

ح - ضبط النص بالشكل.

ط - وضع علامة مميزة للدلالة على نهاية الصفحة في المخطوطة وبداية صفحة جديدة منها كأن يكتب مثلاً ورقة ٢٥ وجه أ. ثم ورقة ٢٥ وجه ب. ثم ورقة ٢٦ وجه أ. وهكذا.

ي - إضافة ما سقط من المخطوطة الأصلية وذلك بالرجوع للمخطوطات الفرعية وجعله بين معقوفتين والتنبيه على ذلك في الهامش.

ك - كتابة الآيات بخط مميز وجعلها بين وردتين وعزوها لسورها من المصحف الشريف.

ل - تخريج الأحاديث وذلك بعزوها لمظانها الحديثية مع التنبيه على درجتها إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما.

م - شرح جميع الكلمات الغريبة الواردة في المخطوطة.

ن - الترجمة للأعلام المغمورين الواردين في المخطوطة.

س - عزو الأقوال الواردة في المخطوطة إلى مظانها.

* فإذا كان قولاً أصولياً وجب توثيقه من كتب الأصول ومن كتاب صاحب ذلك القول إن كان له مصنف في أصول الفقه وإن لم يكن له

مصنف راعينا في ذلك مذهبه الفقهي؛ فإن كان حنفياً وثقنا قوله من كتب أصول الفقه الحنفية وإن كان مالكياً وثقنا قوله من كتب أصول الفقه المالكية وهكذا.

* فإذا كان قولاً فقهياً رجعنا به إلى مصنفات الفقه لتوثيقه مع مراعاة مذهبه الفقهي وهذا قصد توثيق قوله الفقهي من كتب فقه المذهب الذي يتبعه.

* فإذا كان بيتاً شعرياً وثَّقناه بعزوه لديوان قائله إن كان له ديوان وإلا وثَّقناه من كتب الأدب.

* فإذا كان قولاً له علاقة باللغة لزم توثيقه من مصادر اللغة وهكذا.

ع ـ التعريف بالأماكن الواردة في المخطوطة، وذلك بالرجوع للمصادر المعتمدة في ذلك كـ«معجم البلدان» لياقوت الحموي، وكـ«الأنساب» للسمعاني و«اللباب» لابن الأثير، مع التنبيه إلى عدم الاكتفاء في التعريف بهذه الأماكن بالمصادر التي ذكرناها بل يجب لزاماً الرجوع لكتب الجغرافيا والأطالس الحديثة لتعريف هذه الأماكن بلغة العصر وتحديد مواقعها وأسمائها الدقيقة في عصرنا الحاضر.

ف ـ التعريف بالفرق والطوائف، وذلك بالرجوع للمصادر الأصلية في ذلك كـ«الملل والنحل» للشهرستاني، و«الفصل» لابن حزم، و«الإشارات والإرشادات» لابن خلدون.

ص ـ التنبيه على كل إضافة أو اختلاف أو سقط أو تحريف أو طمس بين النسخة الأصلية وبين النسخ الفرعية، وذلك بالتنبيه عليه في الهامش.

ق ـ التنبيه على كل التعديلات أو الإضافات التي قام بها المؤلف الأصلي للمخطوطة.

ر ـ في حالة وجود نقص في المخطوطة الأصلية وكان هذا النقص كبيراً لم يجده الباحث في النسخ الفرعية فإنه عليه أن يترك بمقداره نقطاً

أفقية فلو كان النقص مثلاً ثلاثة أسطر ولم يتمكن من سده فإنه يضع نقاطاً متتالية في ثلاثة أسطر كاملة على هذا النحو:

ش - القيام بمخطط توزع فيه مادة المخطوطة إلى أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع وبنود وهذا يختلف من موضوع لآخر، ولذا فإن طبيعة بعض المخطوطات تقتضي عدم تقسيمها بهذه الكيفية وإنما تقسم بكيفيات أخرى كالمسائل مثلاً.

ت - القيام بفهارس فنية تساعد على تسهيل التعامل مع المخطوطة تشمل:

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس الأحاديث المرفوعة.

٣ - فهرس الآثار الموقوفة.

٤ - فهرس الكلمات الغريبة.

٥ - فهرس المصطلحات المتعلقة بعلوم القرآن.

٦ - فهرس المصطلحات الحديثية.

٧ - فهرس المصطلحات الفقهية.

٨ - فهرس المصطلحات الأصولية.

٩ - فهرس القواعد الفقهية.

١٠ - فهرس الأشعار.

١١ - فهرس الأعلام الواردين في المخطوطة.

١٢ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.

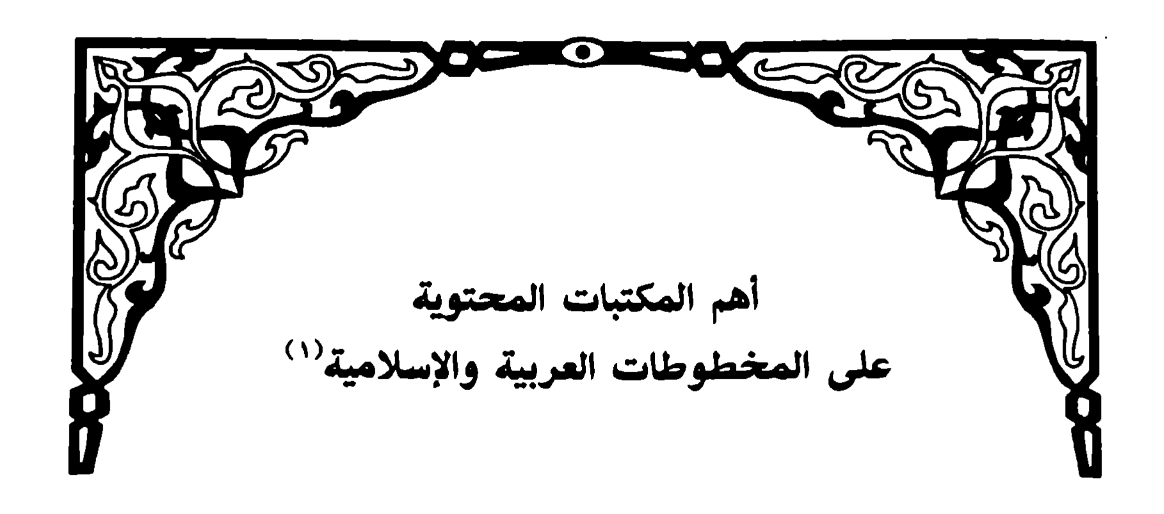
١٣ ـ فهرس المصادر والمصنفات الواردة في المخطوطة.

١٤ ـ فهرس الأمم والطوائف.

١٥ ـ فهرس الأماكن والبلدان.

١٦ ـ فهرس الموضوعات.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



أهم المكتبات المحتوية على المخطوطات العربية والإسلامية[1]

أولاً: المكتبات الإسلامية في البلدان العربية: وهذه أهمها:

١ ـ المكتبات الوطنية: في كل من تونس والمغرب والجزائر، ومصر وسورية، والأردن، وفلسطين ولبنان والعراق، والكويت وقطر، وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة واليمن والمملكة العربية السعودية.

٢ ـ المكتبة الظاهرية بدمشق: التي تضم حوالى ١٤٤٢٥ مخطوطة وقد طبع من فهارسها فهرس التاريخ وملحقاته، وفهرس علوم القرآن، وفهرس الشعر، وفهرس الفقه الشافعي، وفهرس الحديث، وفهرس الطب، وفهرس الهيئة والجغرافيا.

٣ ـ مكتبات الجوامع: كمكتبة الجامع الكبير بالجزائر والجامع الكبير في القيروان وجامع الزيتونة والجامع الأزهر، والجامع الأقصى بالقدس وجامع القرويين بمدينة فاس، والجامع الكبير بطنجة والجامع المنصوري بطرابلس الشام بلبنان.

---

(١) غازي عناية: مناهج البحث العلمي في الإسلام، ص٢٦١ ـ ٢٦٩، ومنهجية البحث العلمي عند المسلمين، ص١٩٩ ـ ٢٠٩.

٤ - مكتبات الجامعات: كمكتبة جامعة الأمير عبدالقادر، والجامعات السعودية، والجامعات المصرية وغيرها.

٥ - مكتبات أخرى: كمكتبة دار الأوقاف الإسلامية بحلب والمكتبة الخالدية بالقدس نسبة لخالد بن الوليد جد الأسرة المؤسسة لها، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ومكتبة غازي بالموصل التي أسسها الملك فيصل الأول وسماها باسم ولي عهده غازي وكخزانة الحرم المكي، وخزانة الحرم النبوي ومكتبة أمانة العاصمة المقدسة (مكة)، ومكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة التي تضم حوالى عشرة آلاف مخطوطة والمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة نسبة للسلطان العثماني محمود الثاني.

ثانياً: المكتبات الإسلامية في البلدان الإسلامية:

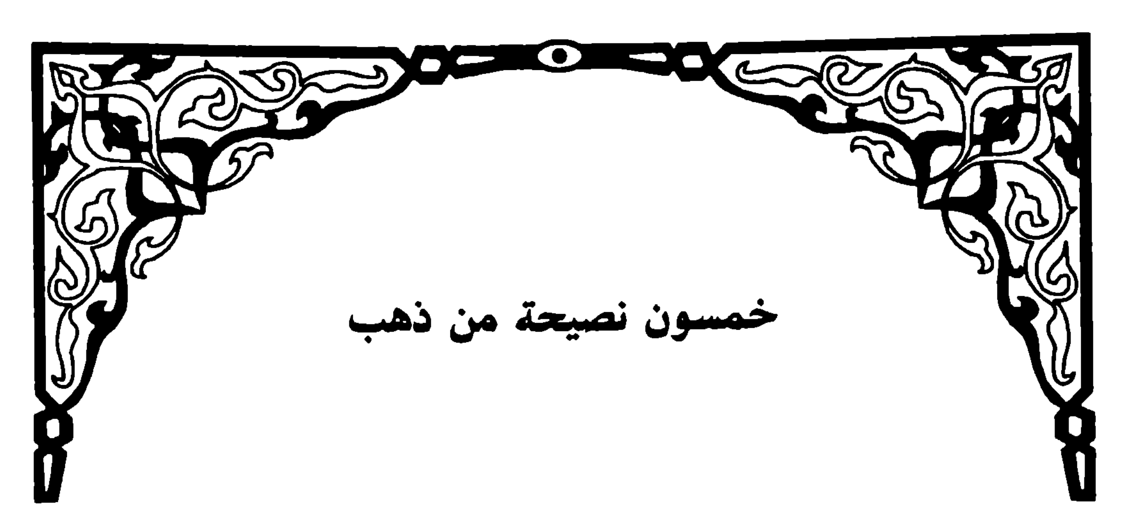
وهذه أهمها: المكتبة السليمانية بإسطنبول، ومكتبة جامعة إسطنبول التي تضم سبعة عشر ألف مخطوطة منها ٦٣٧٤ مخطوطاً عربياً، والمكتبة العمومية بإسطنبول والتي تضم ٥٢٠٠ مخطوطة ومكتبة نورعثمانية وبها ٥٠٠٠ مخطوطة ومكتبة علي أميري وبها عشرون ألف مخطوطة وهذه كلها بتركيا، أما بإيران فمكتبة الخزانة الشاهانية بطهران والتي تحتوي على ٥٠٠٠ مخطوطة ومكتبة الخزانة الناصرية بطهران، وخزانة ملك التجار الحاج حسين آغا بطهران ومكتبات المدن الإيرانية الكبرى مثل: أصفهان، وتبريز ومشهد وزنجان وأما في الهند فمكتبة جامعة كلكتا ومكتبة الكتب الآصفية في حيدر آباد وخزانة المولى فيروز في بومباي.

ثالثاً: المكتبات التي بها مخطوطات إسلامية في البلدان غير الإسلامية:

وهي كثيرة منها: مكتبة دير الاسكوريال بمدريد والمكتبة الأهلية بمدريد ومكتبة غونطا بإسبانيا، أما بإنجلترا فمكتبة جامعات كمبردج، وأكسفورد وغلاسكو في إسكتلندا ومكتبة دار الكتب البريطانية أما بفرنسا

فمكتبة دار الكتب الوطنية بباريس والتي تضم ٢٥٠٠٠ ألف مخطوطة عربية وأما بإيطاليا فمكتبة الفاتيكان بروما ومكتبة البندقية ومكتبة فلورنسا والمكتبة العامة بروما أما بألمانيا فمكتبة هامبورج وميونيخ وليبزغ ومكتبة الجمعية الشرقية الألمانية ومكتبة برلين التي تضم ١٥٠٠٠ مخطوطة عربية. وأما بهولندا فمكتبة الخزانة الملكية في أمستردام وأما بالنمسا فمكتبة فيينا العاصمة، ومكتبة الأكاديمية الشرقية بفيينا العاصمة، وأما بالسويد فمكتبة جامعة أبسالا والمكتبة الملكية في استكهولم وأما بالدانمارك فالخزانة العامة في كوبنهاجن العاصمة وأما في روسيا فالمكتبة العامة في لينجراد وخزانة المخطوطات في جامعة قازان وأما في الولايات المتحدة الأمريكية فمكتبة الكونغرس بواشنطن والتي بها ١٦٤٦ مخطوطة إسلامية والمكتبة العامة بنيويورك وبها ٢٧٣ مخطوطة عربية ومكتبة موركان بنيويورك وبها ٢٤ مخطوطة إسلامية والمكتبة العامة بفيلدافيا وبها ١٣٣ مخطوطة والمكتبة العامة بكليفندا وبها ١٢٧ مخطوطة ومكتبات الجامعات كمكتبة جامعة برنستن وبها ١٠٠٠٠ آلاف مخطوطة ومكتبة جامعة بابل في نيوهافن وبها ٧٢٨ مخطوطة ومكتبة جامعة متشجان وبها ١٢٠٠ مخطوطة ومكتبة الجامعة الكاثوليكية الأمريكية وبها ١٢٠٠ مخطوطة عربية ومكتبة كلية دروبي في فيلادلفيا وبها ٥٧٥ مخطوطة، هذا مع ملاحظة أن المخطوطات الإسلامية والعربية موزعة في الولايات المتحدة الأمريكية على ثمانين مكتبة أمريكية.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



خمسون نصيحة من ذهب

يجب على الباحث أن يراعي في إعداد بحثه الآتي[1]:

١ ـ القراءة الواسعة والاطلاع الكبير فيما يتعلق بموضوع بحثه وهذا يتطلب منه مراسلة مراكز البحوث كمركز الملك فيصل، ومركز جمعية الماجد ومتابعة ومواكبة الجديد في عالم الطباعة وذلك حتى لا يفوته شيء مما كتب حول بحثه فيتّهم بالتقصير لا سيما إذا خرج عمله صورة طبق الأصل لبعض الدراسات التي لم يطلع عليها.

٢ ـ وجوب الدقة المتناهية في نقل وفهم آراء الغير حتى لا يقوّلهم ما لم يقصدوه من جهة وحتى لا يكون عرضة للرد عليه وتخطئته من جهة أخرى.

٣ ـ عدم أخذه لآراء الغير وتبينها على أنها حقائق مسلّم بها دون مناقشتها وبيان غثها من سمينها، لأنه ربما إذا أخضعها للنقاش العلمي الدقيق وجدها لا تقوم على أساس علمي، ورأى رأي العين ضعف مستندها وأدلتها، وأن صاحبها قد بناها على شفا جرف هار.

٤ ـ يجب على الباحث أن يختار المشرف الذي يرتاح له نفسياً والأكثر

---

(١) هذه النصائح الكثير منها مستمدة من التجربة الشخصية في الإشراف والمناقشات مع مراجعة أحمد شلبي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ومروان عبدالمجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي، ص١٢٠.

تخصصاً في مجال بحثه حتى يوجهه الوجهة السليمة ويزوده بمواطن المصادر الخادمة لبحثه، ولا مانع من الاستعانة بأكثر من مشرف إذا كان الموضوع متشعباً يضم أكثر من اختصاص كأن يكون الموضوع ذا شقين؛ أحدهما: فقهي، والآخر: حديثي؛ فيضطر الباحث إلى الاستعانة بمشرفين؛ أحدهما: في الحديث، وثانيهما: في الفقه.

٥ - يجمل بالباحث أن يختار موضوعاً يتناسب مع المدة المحددة لإنجاز البحث، فلا يورط نفسه باختيار موضوع شديد الاتساع في مذكرة ماجستير محدد زمن إنجازها بسنة بعد الانتهاء من الدراسة النظرية إذ يحسن بالباحث أن يختار جزئية صغيرة ويتولاها بالدراسة من جميع جوانبها فيكون بحثه فيها مرجعاً، لا أن يختار موضوعاً طويلاً لا يوفيه حقه من البحث والدراسة متعللاً في ذلك بقصر المدة الممنوحة للبحث.

٦ - يجمل بالباحث أن يختار موضوعاً يتماشى وإمكانياته المادية فلا يكون اختياره لتحقيق مخطوطة بعض نسخها في تركيا وبعضها الآخر في مصر وبعضها الآخر في السعودية، وهو لا يملك ما يسد به رمقه فضلاً عن أن يوفر ثمن التذاكر ومصاريف الإقامة لزيارة هذه الدول وإحضار المخطوطة.

٧ - عدم اختيار موضوع جُل ما كتب فيه باللغات الأجنبية إذا كان الباحث لا يتقن هذه اللغات وذلك مثل البحث في مواضيع مقارنة الأديان التي ٨٠٪ من الدراسات المنجزة فيها باللغة الإنجليزية وهذا حتى لا يكون الباحث عرضة للنقد بل ولرفض الرسالة، بسبب إهماله للعديد من مصادر بحثه.

٨ - الاهتمام البالغ بتخير كلمات عنوان الرسالة الذي يجب أن يتوخى فيه الباحث الدقة والطرافة والجاذبية والاختصار والوضوح والشمولية.

٩ - التدقيق في اختيار عناوين الأبواب، والفصول، والمباحث والمطالب، والفروع، والبنود، بحيث يكون العنوان معبراً عن المضمون الذي عنون له به، مع إبرازها بخط ثخين مميز عن بقية المتن.

١٠ - توخي الموضوعية وذلك بالتجرد عن الآراء والقناعات المسبقة وعن الميول والأهواء في الحكم على الأشياء بالصحة أو الفساد، بالقبول أو الرد، بل يجب إخضاعها للمحك العلمي والخروج فيها برأي مؤسس على أسس وأدلة قوية ومقنعة، سواءساير الحكم الموضوعي أهواءك وميولاتك أو خالفها.

١١ - عدم التسرع في تسجيل موضوع البحث إلا بعد التأكد من وفرة مصادره المسعفة بإنجازه، فكم من باحث انساق وراء مواضيع شحيحة المصادر قد تصلح أن يستخلص من مصادرها القليلة مقالاً علمياً لا بحث ماجستير أو دكتوراه، وبعد إضاعة زمن لا بأس به يجد الباحث نفسه مضطراً للتخلي عن الموضوع ليبدأ رحلة شاقة جديدة تتمثل في اختيار موضوع جديد، وهذا دون شك يتطلب منه قراءات جديدة، واستشارات عديدة، وأوقات مديدة.

١٢ - يجب على الباحث الاعتماد على المصادر وتجنب المراجع ما استطاع إلى ذلك سبيلاً وإلا انطبق عليه قول المتنبي:

ولم أر في عيوب الناس عيبا كعجز   القـادريـن عـلـى التـمـام

ولا شك أن الاعتماد على المراجع والعزوف عن المصادر مع توفرها سوف ينقص من أصالة البحث وقيمته العلمية والوثوق به واعتماده كورقة علمية أصيلة وقديماً قال علماء مصطلح الحديث: «والنزول شؤم» ولذا وجب العلو بمادة البحث العلمية وذلك بالرجوع لأمات مصادرها الأصيلة.

مع التنبيه إلى أنه إذا قلنا بوجوب الاعتماد على المصادر ليس معنى هذا عدم الاستفادة المطلقة من المراجع لا سيما فيما انفردت بوجوده فيها دون المصادر كبعض الاستنتاجات، أو التصويبات أو الاستدراكات وغيرها.

١٣ - الاعتماد على طبعة واحدة للمصدر المعتمد عليه في البحث حتى يسهل على لجنة المناقشة، والباحثين التأكد من صحة النقل والعزو وفي حالة استعمال الباحث وتوظيفه لأكثر من طبعة وجب التنصيص

على ذلك في كل تهميش يرد فيه المصدر الذي تعددت طبعاته المستخدمة في البحث حتى يسهل الرجوع لمحل المعلومة من أيسر وأسهل الطرق.

١٤ ـ يحسن بالباحث أن يتصور بحثه كالسلسلة المتصلة الحلقات ولذا كان عليه أن يمهد للفصول، والمباحث، والمطالب حتى يهيئ قارئه لما يرغب في تناوله ومناقشته من مضامين داخل هذا الفصل أو ذاك المبحث.

١٥ ـ الابتعاد عن الاستطرادات والتطعيمات التي تفكك تسلسل الموضوع، وتذهب وحدته وانسجامه، إذ يجمل بالباحث أن يورد جميع هذه الاستطرادات التي تلامس موضوع بحثه من طرف خفي في الملاحق، وإلا وصف بحثه بامتلائه بالحشو الذي لا طائل من ورائه.

١٦ ـ الابتعاد عن التكرار لبعض الأفكار أو الفقرات في مواطن متعددة من الرسالة، لأن ذلك يعد عيباً علمياً ينبئ عن عدم تحكم الباحث في مادته العلمية من جهة وعن عدم قدرته على إيراد البديل لهذا التكرار وعدم القدرة على التنويع في إيراد معلومات بحثه.

١٧ ـ يجب على الباحث أن يكون واسع الاطلاع ذا قاموس لغوي مسعف في البحث، بحيث يمكنه استخدام مرادفات الكلمة الواحدة أثناء الصياغة وذلك من أجل تحاشي التكرار الممجوج والأساليب المستهجنة.

١٨ ـ يجب على الباحث إخلاء رسالته من جميع الأخطاء اللغوية، إذ لا مانع من أن يعرض رسالته على مختص في اللغة قصد تقويمها وتهذيبها وتشذيبها من الناحية اللغوية، لأن ورود الرسالة ملآى بالأخطاء اللغوية ينقص من قيمتها وقيمة صاحبها بل يصدق في صاحبها قول الشاعر:

الحمد لله رب البيت والحجب ... منزل الوحي والآيات والكتب

من لم يكن عالماً بالنحو كان إذا ... حل المجالس معدوداً من الخشب

١٩ - تجنب المبالغات التي لا تتماشى وطبيعة البحث العلمي كأن يقول باحث في رسالته: «هذه مسألة أكل عليها الدهر وشرب، وقد قتلت بحثاً وصنفت فيها المئات من الكتب والبحوث» فإذا سألناه أن يذكر لنا بعض هذه الكتب والبحوث لا تجد في ذهنه منها شيئاً وربما ذكر لنا كتاباً أو كتابين فقط، ولذا وجب على الباحثين تجنب مثل هذا الأسلوب غير العلمي.

٢٠ - تجنب استعمال الباحث لضمائر المتكلم، بجميع أنواعها مثل: أنا ونحن، وأرى، ونرى، ونعتقد، ونجزم لأنها مظهر من مظاهر النرجسية والاعتداد بالنفس الممجوج في البحوث العلمية التي تقوم على التواضع واحترام الرأي المخالف ولذا يجمل بالباحث أن يستخدم أسلوب غير الجزم مثل: ويبدو أنه كذا، ويظهر مما سبق، ويتضح من ذلك... وهكذا.

٢١ - يجب على الباحث أن يتحاشى في رسالته كل ما من شأنه أن يفتح عليه باباً للخلاف الذي يستدعي الرد عليه ومناقشته فيما طرحه بشدة وعنف.

٢٢ - تجنب ذكر الوظائف والألقاب العلمية في البحوث الأكاديمية كوزير ومدير، ودكتور وغيرها.

وقد يجوز ذكرها ولكن في حالات نادرة، وهذا إذا كان في ذكرها تدعيماً لفكرة ما كأن يخالف الباحث رأياً للمعتزلة ثم يدعم ذلك بمخالفة فلان المعتزلي نفسه لذلك الرأي فهنا في هذه الحالة لا بأس بذكر وصفه بالاعتزال أو كأن يفتي الأزهر بفتوى معينة في موضوع ما ويأتي أحد الدكاترة المدرسين به ويخالف تلك الفتوى فهنا لا بأس بذكر وظيفة المخالف ورتبته العلمية خدمة للفكرة المراد طرحها.

٢٣ - وجوب ضبط ما يستحق الضبط بالشكل كالآيات القرآنية المطهرة، والأسماء والكلمات التي تحتمل وجوهاً متعددة عند نطقها وقراءتها، فكم من رسالة أخلاها صاحبها من مثل هذه التحسينات فكان ذلك سبباً في حجب التقدير الأعلى على الرسالة إلى التقدير الموالي.

٢٤ ـ مراجعة الرسالة بعد طبعها عدة مرات، وهناك من يفضل استعانة الباحث بغيره في مراجعة بحثه لأنه كم من خطأ مطبعي قد لا يكتشفه صاحب الرسالة وذلك لوجوده صحيحاً في ذهنه بينما يتنبه له غيره.

وهنا ننبه إلى أن تصحيح الرسالة وخلوها من الأخطاء المطبعية هي مسألة من الأهمية بمكان لها تأثيرها الكبير في عملية تقويم الرسالة والحكم عليها.

٢٥ ـ يستحب أن يتولى الباحث كتابة رسالته بنفسه حتى يطبق عليها القواعد المنهجية التي درسها في مرحلة ما بعد التدرج من جهة وحتى تأتي خالية من الأخطاء من جهة ثانية.

٢٦ ـ ابتعاد الباحث عن الجدل العقيم للجنة المناقشة إذ غالباً ما يفتح على الباحثين أبواباً لا قبل لهم بسدها وقد يضر بالباحث أكثر مما ينفعه.

وينبغي التنبيه هنا إلى أنه ليس من الضروري أن يجيب الباحث عن جميع الملاحظات الموجهة لبحثه، إذ غالباً ما تكون هذه الملاحظات موجه بعضها للجمهور من طلبة الدراسات العليا الجدد المقدمين على البحث حتى يتحاشوها في رسائلهم مع اعتقاد الباحث أن جلسة المناقشة ليست جلسة للمحاكمة وإنما هي جلسة علمية لتبادل الآراء والنصح والإرشاد من قِبل أساتذة لهم خبرة طويلة وباع كبير في ميدان البحث العلمي، تزيد مناقشاتهم البحث ثراء وأصالة ودقة.

٢٧ ـ عند ورود الأرقام في صلب الرسالة فإننا نفرق بين الأرقام التي لا تتجاوز الثلاث كلمات وبين التي تتجاوز ذلك، ففي الحالة الأولى يكتب الرقم بالحروف مثل: ألف، ألف ومائتان، ألف ومائتان وخمسة، أما في الحالة الثانية فيكتب بالأرقام مثل: ٥٦٨٧ و١٧١٦٦٥٠٠.

هذا مع التنبيه إلى جواز كتابة العدد بالحروف ولو تجاوز الثلاث كلمات إذا وقع في أول الجملة مثل: سبعة آلاف وسبعمائة وخمسة وستون رجلاً.

٢٨ ـ الابتعاد عن إدخال أي شيء غامض وغير مفهوم لدى الباحث في صلب الرسالة أو هوامشها، لأنه قد يُسأل عن ذلك ولا يستطيع الإجابة فيؤثر ذلك على التقويم، وقد يتهم بعدم استيعابه لمحتويات بحثه.

٢٩ ـ القيام بشرح الكلمات الغريبة الواردة في البحث وذلك بالرجوع للمظان اللغوية، التي دون شك ستزيد مصادره تنوعاً وثراءً.

٣٠ ـ وجوب بروز شخصية الباحث وذلك عن طريق العمق في التحليل، والغوص في دراسة الأدلة ومناقشتها، والمقارنة بينها للوصول إلى تبني ما يطمئن إليه منها.

٣١ ـ وجوب تجنب استخدام أسلوب التجريح في البحوث العلمية الأكاديمية، إذ ليست هذه البحوث مكاناً لطرح الخصومات وشتى أنواع السباب والشتائم وإنما هي مجال للمناقشات العلمية الأصيلة الهادئة الهادفة، المبنية على الدليل والبرهان، والرد على الآخرين بأدب جم، وأخلاق عالية، وعبارات لطيفة شعار الباحث في ذلك قوله تعالى في سورة «الكهف»: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ [١٩].

٣٢ ـ التوثيق لكل معلومة وردت في البحث مهما عظم أو صغر شأنها، لأن عدم توثيقها يتنافى مع الأمانة العلمية التي هي من أبرز المواصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث الأكاديمي.

٣٣ ـ عدم احتقار آراء الآخرين، بل الواجب العلمي يحتم على الباحث الاستعانة بجميع هذه الأفكار والآراء الخادمة لبحثه مهما كان مصدرها أو صاحبها جاعلاً شعاره قوله ﷺ: **«الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها»**.

٣٤ ـ وجوب وضوح إشكالية البحث والوفاء بما طرحه الباحث فيها عند الانتهاء من البحث، وإلا عُدَّ مقصراً غير متحكم في بحثه.

٣٥ ـ يجب أن يكون الموضوع المطروق من قِبل الباحث لصيقاً بتخصصه الدقيق حتى لا يجد صعوبة في إنجازه فكم من طالب مختص في الكتاب والسنة وقع اختياره على موضوع أصولي فلم يفلح في إنجازه وإذا حاول واجتهد خرج الموضوع مشوهاً خداجاً غير تمام.

٣٦ ـ يجمل بالباحث في مذكرة الماجستير ألا يقحم نفسه في الترجيحات بين الأقوال لأن الترجيحات لها أسسها وقواعدها المعروفة عند أهل هذا الشأن كالترجيح بالأحفظية أو الأكثرية، أو تعدد الطرق، أو تقديم القول على الفعل، أو تقديم قول صاحب الواقعة أو أقوال تلاميذه وذويه على أقوال غيرهم.

ولذا يجمل بالباحث في مرحلة الماجستير أن يختار قولاً لقوة أدلته، أو لكونه يحقق مقصداً شرعياً، أو مصلحة راجحة.

بينما يحسن بباحث الدكتوراه خوض معترك الترجيحات وذلك لكون بحوث الدراسات العليا الثانية يحسن فيها الاجتهاد وإضافة الجديد لأنها أعلى وأسمى درجات البحث العلمي في عصرنا الحديث وواقعنا المعيش.

٣٧ ـ وجوب توحيد الطريقة بين التهميش وقائمة المصادر والمراجع، فلا يجمل بالباحث أن يبدأ بالمؤلف ثم الكتاب في كل حواشي الرسالة ثم يبدأ بالكتاب معقباً إياه بصاحبه في قائمة المصادر والمراجع.

٣٨ ـ وجوب التنظيم في عرض المادة العلمية للبحث بحيث تقدمها للقارئ على طبق من ذهب تحببه في قراءتها وذلك عن طريق تمييز الآيات القرآنية والمرويات الحديثية عن بقية المتن وتثخين خط العناوين ووضع ما يجب وضعه منها في الوسط واحترام علامات الترقيم مثل الفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة والنقطتان العموديتان وغيرها.

٣٩ ـ الالتزام بالتقسيمات المنهجية المعهودة في البحوث الأكاديمية كالباب والفصل والمبحث والمطلب والفرع والبند، لأنها دون شك ستجمل الرسالة من الناحية المنهجية.

٤٠ ـ احترام مسألة التوازن بين الفصول وكذا بين المباحث والمطالب، إذ لا يجوز من الناحية المنهجية أن يدرج الباحث فصلاً في رسالته يحتوي ستين صفحة ويورد فصلاً آخر يضم بين جنباته سبع صفحات، فهذا دون شك يعد خللاً منهجياً كبيراً وخطأً شكلياً جسيماً.

٤١ ـ يستحب عدم ترقيم المقدمة بالأرقام العددية وإنما ترقيمها بالحروف الأبجدية وذلك لكونها آخر ما يكتب عادة، فلا يقف ترقيمها عددياً حجر عثرة أمام ترقيم صلب الرسالة ومضمونها.

٤٢ ـ يستحب إخلاء المقدمة من التهميش، لأن الهدف منها هو وضع تصور مسبق لمضامين البحث لا البحث ذاته.

٤٣ ـ وجوب تجليد البحث وتجنب إلصاقه بطريقة النوابض البلاستيكية التي لا تقاوم تداول أيدي القراء على الرسالة من جهة، ولأن وفاء الباحث لبحثه الذي قضى فيه سنياً من عمره يجعله يستنكف عن تقديمه ملصقاً بالنابض بدل التجليد من جهة أخرى.

٤٤ ـ يجب الاعتناء بالإخراج النهائي للبحث كتابةً وتصفيفاً وتصويراً وتجليداً لأن ذلك من وسائل تحبيب الباحثين لقراءته، وكذا من النقاط الإيجابية التي تحسب للباحث عند تقويم بحثه.

٤٥ ـ الابتعاد عن التضليل والمغالطة، فلا يحسن بالباحث أن يذكر مصادر ومراجع في قائمة المصادر والمراجع وهو لم يوظفها في البحث.

٤٦ ـ الابتعاد عن وضع نتائج لا تسندها الأدلة القوية والبراهين القطعية.

٤٧ ـ الابتعاد عن السطو على أفكار وعبارات الغير وذلك بإعادة صياغتها بأسلوب الباحث دون توثيقها.

٤٨ ـ استحباب تذييل الرسالة بملخصين لمحتواها؛ أحدهما: بالإنجليزية، والآخر: بالفرنسية. وهذا تعميماً لفائدتها وإطلاع شرائح أكبر على فكرتها الأساسية مما يجعلهم يلجؤون إلى ترجمة ما يحتاجونه منها قصد توظيفه في بحوثهم وأعمالهم العلمية.

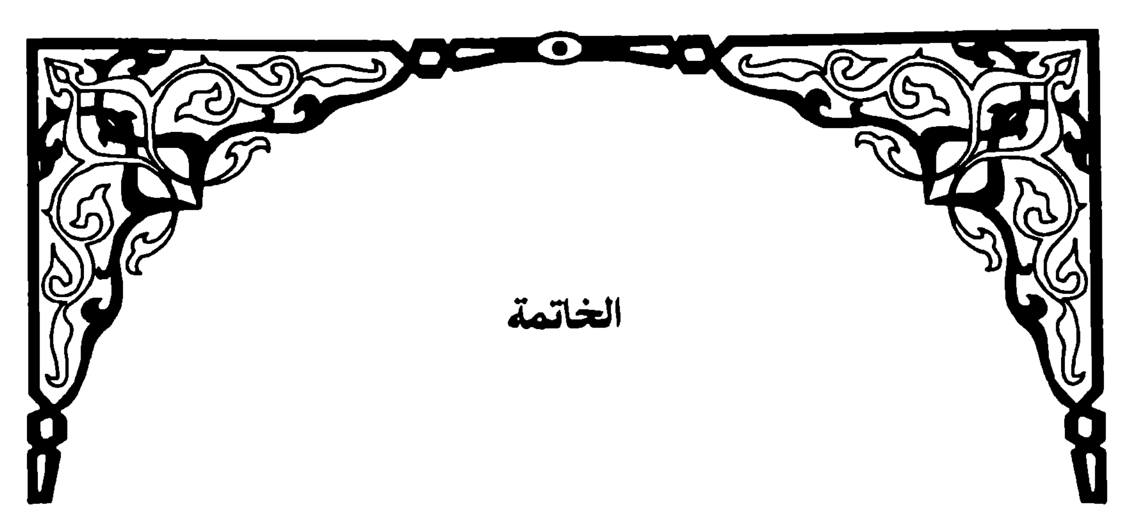
٤٩ - إن القيمة العلمية للبحث لا تكمن في ضخم حجمه وكثرة صفحاته وإنما تكمن في دقته، وجدته، وجديته، وعمق طرحه وحسن صياغته، وسلامة لغته وتقديمه لروافد جديدة في فنه وتخصصه.

ولذا فإننا ننصح الباحثين بعدم الجري وراء تضخيم البحوث والتفاخر بكبرها، وإنما عليهم أن يوجهوا طاقاتهم للتنافس في ميدان الابتكار والإضافات العلمية خدمة لأوطانهم ومجتمعاتهم وأممهم.

٥٠ - وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نهمس في أذن الباحث الطموح الساعي لكتابة بحث جيد يشرّفه ويشرّف الجامعة التي ينتسب إليها قائلين له: إن كنت تسعى لذلك بجد فعليك بهذه الوصفة:

«عليك بعروق الإخلاص، وورق الصبر، وعصير التواضع، ضع كل ذلك في إناء التقوى، وصب عليه ماء الخشية، وأوقد عليه نار الحزن، وصفّه بمصفاة المراقبة، وتناوله بكف الصدق، واشربه من كأس الاستغفار، وتمضمض بالورع، وأبعد نفسك عن الحرص والطمع، تنجز بحثاً ناجحاً تجني ثمرته في الدنيا وأجره في الآخرة، إن شاء الله تعالى».





الخاتمة

بعد عرضنا لمحتويات هذا الكتاب الذي بسطنا فيه جملة من القواعد التطبيقية، التي لا غنى لباحث العلوم الإنسانية والإسلامية عنها، والتي نحسب جازمين أنه إذا ما طبقها كان بحثه ناجحاً ومضبوطاً من الناحية المنهجية، التي لا تقل أهمية عن جودة المضمون، وعمق الفكرة، وقوة الطرح، وقد أثبتت التجربة الميدانية لا سيما في مذكرات الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أن دقة الصياغة، وجمال التنظيم، وحسن التبويب والترتيب، والإخراج الجيد لهم دورهم الفعال في ترجيح كفة الحكم الإيجابي على الرسالة، وتحفيز صاحبها، وذلك بمنحه أعلى التقديرات التي تقرها قوانين كل جامعة.

وفي الأخير: نسأل الله العلي القدير باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى، أن يعُمّ نفع هذا الكتاب، وأن يجد فيه طلبتنا الأعزاء ضالتهم إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ما تعاقب الملوان وما مدحه الثقلان، آمين، آمين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



قائمة المصادر والمراجع

أحمد بدر.

٧٤ ـ أصول البحث العلمي ومناهجه. ط. سنة: ١٩٨٤م، وكالة المطبوعات الكويتية.

ـ أحمد شلبي.

٧٥ ـ كيف تكتب بحثاً أو رسالة. ط٦، سنة: ١٩٦٨م، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، مصر.

الألباني: محمد ناصر الدين.

٧٦ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٧٧ ـ تحريم آلات الطرب أو الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغناء وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قربة وديناً، ط٢، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، مكتبة الدليل.

أمين الساعاتي.

٧٨ ـ تبسيط كتابة البحث العلمي من الباكالوريوس، ثم الماجستير. . . وحتى الدكتوراه، ط٢، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية.

ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني.

٧٩ ـ تقريب التهذيب. ط٢، سنة: ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

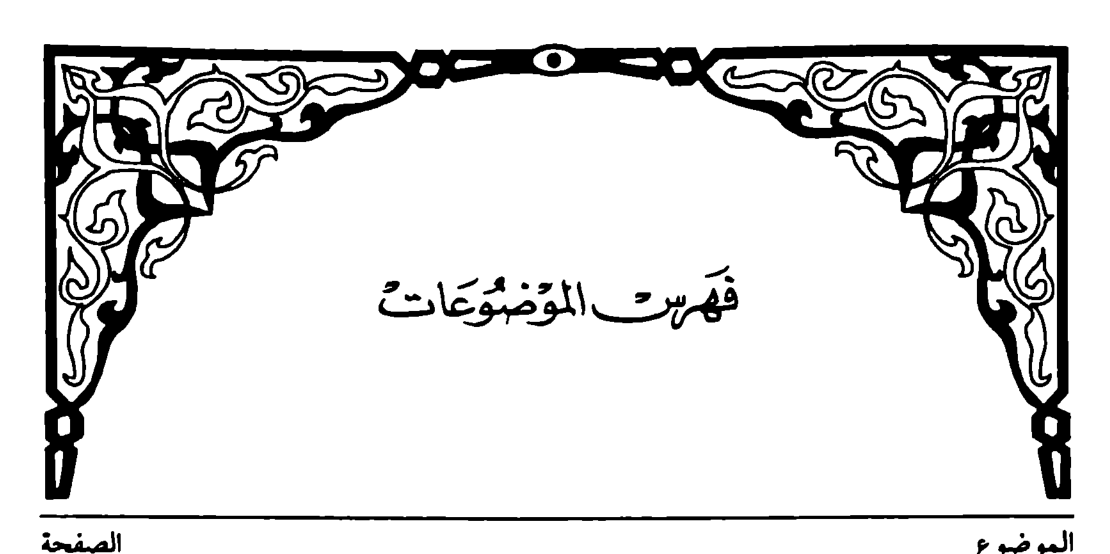
٨٠ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث محمد فؤاد عبدالباقي، كما قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم.

٨١ ـ المحلى. تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. بيروت.
أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني.
٨٢ ـ السنن. مراجعة: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان.
الذهبي: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان.
٨٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة، بيروت، لبنان.
ذوقان عبيدات وعبدالرحمٰن عدس وكايد عبدالحق.
٨٤ ـ البحث العلمي مفهومه أساليبه أدواته، ط. سنة: ٢٠٠٩م، دار النشر: دار الفكر عمان.
السيوطي: جلال الدين
٨٥ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النووي، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. ط٢، سنة: ١٣٨٨هـ، مطبعة السعادة، القاهرة.
عبدالرحمٰن عميرة.
٨٦ ـ أضواء على البحث والمصادر، ط، سنة: ١٩٨٠م، دار عكاظ السعودية.
عتر: نور الدين.
٨٧ ـ منهج النقد في علوم الحديث، ط٢، دمشق، سوريا.
العجلي: أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح.
٨٨ ـ معرفة الثقات، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دراسة وتحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي. مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
علي عبدالمعطي محمد ومحمد السرياقوسي.
٨٩ ـ أساليب البحث العلمي، ط١، سنة: ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مكتبة الفلاح، الكويت.
غازي عناية.
٩٠ ـ منهجية البحث عند المسلمين، ط١، سنة: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، دار البعث، قسنطينة، الجزائر.
٩١ ـ إعداد البحث العلمي ـ ليسانس ـ ماجستير ـ دكتوراه. ط١، سنة: ١٩٨٥م، دار الشهاب، باتنة.
٩٢ ـ مناهج البحث العلمي في الإسلام، ط١، سنة: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، دار الجيل، بيروت، لبنان.
ابن القيم: محمد بن أبي بكر، الزرعي الدمشقي.
٩٣ ـ إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق وتصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

المازري: أبو عبدالله محمد بن علي.
٩٤ ـ المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، ط٢، سنة: ١٩٨٨م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
محمد زيان عمر.
٩٥ ـ البحث العلمي ـ مناهجه وتقنياته ـ، ط٤، ١٤٠٣هـ/١٩٠٣م، دار الشروق جدة، المملكة العربية السعودية.
محمد شفيق.
٩٦ ـ البحث العلمي ـ الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ـ، ط. سنة: ١٩٩٨م، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر
مروان عبدالمجيد إبراهيم.
٩٧ ـ أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط١، سنة: ٢٠٠٠م، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.
٩٨ ـ الجامع الصحيح، ط ، سنة: ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م، مراجعة: محمد فؤاد عبدالباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. لبنان.
مهدي زويلف وتحسين الطراونة.
٩٩ ـ منهجية البحث العلمي، ط١، سنة: ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، دار الفكر، عمان، الأردن.
النسائي: أبو عبدالرحمٰن أحمد بن شعيب.
١٠٠ ـ سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، (مقدمة التحقيق) تحقيق مكتب التراث الإسلامي. ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
النووي.
١٠١ ـ تقريب النووي، (طبع مع شرحه تدريب الراوي) تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. ط٢، سنة: ١٣٨٨هـ، مطبعة السعادة، القاهرة.
ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي.
١٠٢ ـ معجم البلدان، ط. سنة: ١٩٩٠م، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.





الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
تقديم الشيخ الدكتور محمد خالد إسطنبولي	٩
المقدمة	١١
القسم النظري:	
أولاً: التعريف بمنهج البحث العلمي	١٣
ثانياً: أهداف البحث العلمي	١٦
ثالثاً: دوافع البحث العلمي	١٧
رابعاً: المواصفات الواجب توافرها في الباحث	١٨
خامساً: المواصفات الواجب توافرها في البحث	٢٠
سادساً: المواصفات الواجب توافرها في المشرف	٢٢
القسم التطبيقي:	
أولاً: كيفية صياغة مشروع بحث ماجستير أو دكتوراه	٢٤
ثانياً: كيفية التقسيمات المتعارف عليها في هيكلة البحث	٤٦
ثالثاً: كيفية صياغة البحث	٤٧
رابعاً: كيفية عزو الآيات القرآنية	٤٩
خامساً: كيفية تخريج الأحاديث النبوية	٥١
سادساً: كيفية الترجمة للرواة	٦٤
سابعاً: كيفية التعريف بالأماكن والبلدان	٧٣
ثامناً: كيفية التعامل مع الأشعار الواردة في البحث	٧٤

الموضوع	الصفحة
تاسعاً: كيفية التعامل مع الألفاظ الغريبة الواردة في البحث	٧٤
عاشراً: كيفية التعامل مع المسائل الفقهية الواردة في البحث	٧٦
حادي عشر: كيفية التعامل مع المسائل الأصولية الواردة في البحث	٨١
ثاني عشر: كيفية التعامل مع المسائل الحديثية الواردة في البحث	٨٣
ثالث عشر: كيفية التهميش	٨٣
رابع عشر: تجنب النقل بالواسطة	٨٤
خامس عشر: ضبط الأسماء الواردة في البحث بالشكل	٨٥
سادس عشر: علامات الترقيم	٨٦
سابع عشر: كيفية التعامل مع الاقتباسات في البحوث العلمية	٨٨
ثامن عشر: مشمولات عناصر المقدمة	٩١
تاسع عشر: مشمولات عناصر الخاتمة	٩٢
عشرين: كيفية إعداد الفهارس الفنية	٩٢
حادي وعشرين: طباعة البحث	٩٤
ثاني وعشرين: كيفية تصميم غلاف البحث	٩٥
ثالث وعشرين: كيفية تحقيق المخطوطة	٩٨
خمسون نصيحة من ذهب	١٠٨
الخاتمة	١١٨
قائمة المصادر والمراجع	١١٩
فهرس الموضوعات	١٢٣

تم بحمد الله.

□ □ □ □ □ □